
أخلاقيات الصحافة

مناقشة علمية للقواعد الأخلاقية للصحافة كما
حددها جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية

تأليف : جون ل. هاتلنج
ترجمة : كمال عبد الرؤوف

الدار العربية للنشر والتوزيع



● حقوق النشر

— الطبعة الأجنبية

This is an authorized translation of **PLAYING IT STRAIGHT: A PRACTICAL DISCUSSION OF THE ETHICAL PRINCIPLES OF THE AMERICAN SOCIETY OF NEWSPAPER EDITORS** by John L. Hutleng. Copyright © 1981 by John L. Hutleng. Translated and published with permission of Globe Pequot Press, Inc.
ALL RIGHTS RESERVED.

(أخلاقيات الصحافة)

— الطبعة العربية الأولى

جميع حقوق الطبع والنشر © محفوظة للناشر

الدار العربية للنشر والتوزيع

٣٢ ش عباس العقاد — مدينة نصر — القاهرة

ت: ٢٦٢٥١٥٢ - ٢٦٢٣٣٧٧

I.S.B.N 977-258-046-2

لا يجوز نشر أى جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أى وجه ، أو بآية طريقة ، سواء أكانت اليكترونية أم ميكانيكية ، أم بالتصوير ، أم بالتسجيل ، أم بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ، ومقننا .

أشرفت الدار العربية للنشر والتوزيع بالقاهرة على ترجمة وإخراج هذه الطبعة من الكتاب ، كما قامت بأعمال الجمع والتصوير وإعداد الأفلام للطباعة .

تقديم

لأن حلم عمرى الذى لم يتحقق، كان العمل صحفياً، وإيمانى الكامل بأن الصحافة هي العين الحارسة والساهرة على مصالح الأمة والجمهير، وحيث أن عمالة الصحافة المصرية والعربية كان - دائماً - يحكمهم ميثاق غير مكتوب، أدى إلى قيام صحافة عمالة لم تتنازل يوماً عن حريتها ..

لذلك عندما قرأت هذا الكتاب - فى لغته الأصلية - وجدت فيه أفضل رسالة حب أوجهها لكل الصحفيين العرب فى هذا الزمان العجيب ، فالقواعد الأخلاقية للصحافة - كما حددتها جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية فى أواخر هذا القرن - لم تخرج عن القواعد التى حددها الميثاق غير المكتوب لرواد الصحافة المصرية والعربية فى أوائل هذا القرن .. وأستطيع أن أقول أنه لن يخرج عما يتعمده حراس السلطة الرابعة فى القرن الحادى والعشرين.

الناشر

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
— مقدمة الكتاب	١١
— مقدمة المؤلف	١٣
المبادئ	
— المقدمة	١٧
— المادة الأولى : المسئولية	١٩
● كلاب حراسة بلا أنياب	٢٢
● مواقف صعبة تتطلب قرارات صعبة	٢٤
● ما الوسائل السليمة للحصول على الأخبار ؟	٢٦
● تشابك المصالح غير البرئ إلى حد ما	٢٩
— المادة الثانية : حرية الصحافة	٣٣
● مواجهة أوامر الاستدعاء القضائية	٣٦
● مصالح الجماهير	٣٩
● إحباط محاولات استقلال الصحافة	٤٢
— المادة الثالثة : استقلال الصحفي	٤٧
● الأخطار الكامنة	٤٩
● عندما يتورط الصحفي	٥٢
● وحتى في القضايا التي لاخبار عليها	٥٥
— المادة الرابعة : الصدق والدقة	٦١
● نستسمحكم العفو عن هذا الخطأ	٦٣
● أنت صحفي غير عادل ومنحاز	٦٦

الموضوع	رقم الصفحة
– المادة الخامسة : عدم الانحياز الصحفي	٧١
● الصحفي .. هل هو حارس للأخبار	
أم مستشار لها	٧٣
● اختيار محقوف بالمخاطر	٧٤
● التشويش على الخط الفاصل بين	
الخير والرأي	٧٥
– المادة السادسة : كتابة القصة الخبرية بإنصاف	٨١
● هل هذه أخبار ... أم استغلال	٨٢
● أين يتوقف الصحفي	٨٧
● الصفات والألقاب المستخدمة في الخير	٨٩
● المشاكل الناشئة عن الصور	٩٣
● أنا لم أقل هذا الكلام	٩٩
● حماية مصادر الصحفي	١٠١
– كلمة أخيرة	١٠٥
– قراءات مقترحة	١٠٧

الملحق

– نماذج لأخلاقيات الصحافة كما تمارسها	
الصحف اليومية في أمريكا	١١١
– قواعد أخلاقيات العمل الصحفي التي يتبعها	
مديرو التحرير في وكالة أنباء أسوشيتد برس	١٢١

رقم الصفحة

الموضوع

- وكالة يوننايتد برس انترناشيونال
بيان عن سياسة الوكالة ١٢٧
- جمعية الصحفيين المحترفين (قواعد الأخلاقيات) ١٣١
- بيان جمعية رؤساء تحرير الصحف الامريكية
عن مبادئ أخلاقيات الصحافة ١٣٧

مقدمة الكتاب

إن الصحافة لا تواجه مشكلة أكبر من تلك التي يخلقها الشك العام حول التزامها بالمبادئ والمثل العليا . وبعض الاتهامات الموجهة للصحافة بالتصرفات اللاأخلاقية لا أساس لها من الصحة ، ولكن البعض الآخر - للأسف - صحيح . ليس هناك مراقب واع يشك في الحاجة إلى تحقيق قدر أكبر من الالتزام بالدقة ، والعدالة ، والالتزان في الصحافة . وهذا هو الهدف الذي تسعى إليه جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية من وراء نشر هذا الكتاب .

وهناك خلاف طبعاً حتى بين الصحفيين - حول ما تتضمنه عبارة الممارسة الأخلاقية . ولهذا السبب ، فإن إصرار طرف على صحة رأيه وخطأ الآخرين لن يؤدي إلى شيء هنا . وبدلاً من ذلك فإن المؤلف قام بعرض مناطق الخطر الواضحة ، وتلك التي يدور حولها الجدل ، في محاولة من جانبه لتشجيع التفكير والنقاش . وبهذه الطريقة يمكن مساعدة المحررين الصحفيين ، ورؤساء التحرير ، والناشرين على تجنب العدوان على حرية الآخرين بطريقة غير متعمدة .

وأي نجاح يحرزه هذا الكتاب يرجع بالقطع إلى مؤلفه جون ل . هالتنج . فقد قدم هنا من حكمته الغنية ، وتجربته العريضة بلا حدود ، كما أنه واصل عمله في الكتاب أثناء إجازته ، وحتى في فترة نقاهته من مرضه حتى يستطيع أن يلحق بموعد الطبع .

إن مهمة أن يلقي هذا الكتاب ما يستحقه من اهتمام
 ودراسة لا تستطيع لجنة أخلاقيات الصحافة في جمعية رؤساء
 تحرير الصحف الأمريكية أن تقوم بها وحدها . ولهذا فإن هذه
 المهمة تقع على عاتق الصحفيين وآخرين يهمهم رقى المهنة ،
 ونوعية المادة التي تسهم عن طريقها في تقدم المجتمع .

كلود سيتون

رئيس لجنة أخلاقيات الصحافة

بجمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية

مقدمة المؤلف

إن الهدف من هذا الكتاب هو مناقشة بعض الحالات في الصحافة ، واقتراح بعض الوسائل التي يمكن عن طريقها تنفيذ بيان المبادئ الذي أعلنته جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية ، وذلك أثناء الممارسة الصحفية .

وكان من الضروري أن يكون المدخل إلى هذا الموضوع انتقائيا . ففي النطاق المحدد والمساحة المحددة أمامنا ، لا يمكننا إلا مناقشة القليل من جوانب أخلاقيات الصحافة . وحتى هذه الجوانب سوف نناقشها باختصار . ولم نحاول هنا أن نقدم إرشادات محددة ، فكل محرر صحفي ، ورئيس تحرير ، وكل صحيفة تواجه مواقف مختلفة ، ولا يمكن أن تنطبق أية قواعد بسيطة أو مطلقة على جميع هذه المواقف .

وفي معظم الحالات المذكورة في هذا الكتاب ، تم حذف أسماء الأشخاص والصحف التي نشرتها. والهدف من ذكر هذه الحالات هنا ليس توجيه اللوم إلى أحد ؛ وإنما لعرض بعض المشاكل التي يواجهها الصحفيون عند محاولة تطبيق قواعد أخلاقيات الصحافة أثناء العمل اليومي في الصحف .

جون ل . هاتلنج
بالو آلتو ، كاليفورنيا
يناير ١٩٨١

المبادئ



Gene Basset, *Scripps-Howard Newspapers*

« بریشه چین باسیت - من صحنه سکریس - هاورد »

المقدمة

إن التعديل الأول في الدستور الأمريكي ، الذي يحمي حرية التعبير من أي تعديٍّ عليها عن طريق أي قانون ، يضمن للشعب من خلال صحافته حقا دستوريا ، وهكذا فإنه يضع على كاهل الصحفيين مسئولية معينة .

وهكذا فإن الصحافة تتطلب من الذين يمارسونها ألا يكونوا مجتهدين وذوي معرفة فقط ، بل تتطلب منهم أيضا محاولة التوصل إلى مستوى من الأمانة والكرامة يتفق مع الالتزام الفريد للصحفي .

ومن أجل هذا الغرض فإن جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية تقدم هذا البيان للمبادئ كنموذج أو معيار يشجع على الوصول إلى أعلى مستوى من الأداء الأخلاقي والمهني .

يا للإصرار !

يا للدقة !

لقد ظلت تتابع

قضية الفساد هذه برغم أنها وصلت بك إلى

أصحاب هذه الجريدة الفاسدين !

إنني لا أنكر أنني رأيت قطعة من العمل

المصحى أفضل من ذلك .

ولهذا فانت مفسول



Don Wright, *The Miami News*

« بريشة دون رايت - من صحيفة ميامي نيوز »

المادة الأولى

المسئولية

إن الغرض الرئيسى لجمع وتوزيع الأنباء والآراء هو خدمة الرفاهية العامة ، وذلك عن طريق امداد الناس بالمعلومات وتمكينهم من إصدار الأحكام حول قضايا العصر .
والصحفيون والصحفيات الذين يسيئوا استخدام هذه السلطة المتوفرة لديهم بحكم مهنتهم أو يوجهونها تبعاً لنواحي أئافية أو لأغراض غير جديرة يكونون قد خانوا الثقة الممنوحة لهم من الرأي العام.

إن الصحافة الأمريكية حصلت على حريتها لا لكى تقدم المعلومات فقط ، أو لكى تصبح مجرد منصة للحوار ، ولكن لكى تقدم أيضاً فحصاً دقيقاً ومستقلاً تعمل له قوى المجتمع المختلفة حساباً ، بما فى ذلك السلطة الرسمية على جميع مستويات الحكومية .

لقد حصلت الصحافة الأمريكية بمرور السنين على دور لا يمكن الاستغناء عنه فى ضمان سير النظام الديمقراطى الأمريكى . حدث هذا برغم أن الدستور الأمريكى لا ينص على ذلك صراحة بكلمات كثيرة . وكما يقول رئيس تحرير صحيفة حول ستريت جورنال « السابق فرمونت رويستيم » : « هذه العبارة الخاصة « السلطة الرابعة » توحى بأننا فى الصحافة

جزء من عملية الحكم الذاتي التي تقوم بها في مجتمعنا .
 إن وسائل الإعلام تقدم المعلومات التي يحتاج إليها
 الناخبون لكي يتخذوا قرارات ذكية أمام صناديق الانتخاب ،
 ولكي يراقبوا بعد ذلك كيف يقوم أصحاب المناصب الذين
 اختاروهم السفينة . وتكمن داخل هذا الدور الذي تلعبه
 الصحافة سلطة واسعة ومسئولية تترتب على هذه السلطة . ولا
 يجب أن يسيء أحد استغلال هذه السلطة أو هذه المسؤولية .
 إن سلطة الصحافة والمسئولية الملقاة على عاتقها يشارك
 فيها جميع الأشخاص المشتركين في عمليات جمع وتوزيع
 الأخبار ؛ وهم : المحررون الصحفيون ، والمصورون ، ورؤساء
 التحرير ، والناشرون .

ومن الواضح أن أصحاب اتخاذ القرار في المستويات
 العليا في جهاز التحرير الصحفي يستطيعون عن طريق
 السلطة الممنوحة لهم أن يتحكموا في شكل الأخبار . ولكن
 نفس الشيء يستطيعه المحررون أيضا . فهم أول من يستخلص
 التفاصيل والجوانب المختلفة المتعلقة بالقصة الصحفية . وهم
 يستطيعون إهمال بعض هذه التفاصيل ، والتركيز على بعضها
 الآخر في القصة .

إن الناشر الذي يستغل أعمدة الأخبار في صحيفة لكي
 يساند مرشحا معينا أو قضية معينة أو للهجوم على أحد
 خصومه يعتبر متهما بإساءة استغلال مسئوليته الصحفية .
 وهذه هي بعض الأمثلة :

— بحث رئيس مجموعة من الصحف إلى رؤساء التحرير
 مقالا يتضمن هجوما عنيفا على رئيس أمريكي . وطلب منهم
 إبراز هذا الهجوم في أعمدة الأخبار بالرغم من أنه حافل

بالآراء والتعليق . وعندما ترد اثنان من رؤساء التحرير في
تلبية طلبه ، وأرادوا نشر المقال تحت العنوان اللائق به وهو
تعليق من الصحيفة . كان مصيرهما الفصل من وظيفتهما .

— قام ناشر صحيفة يومية صغيرة بفصل رئيس التحرير
وأحد المحررين بالصحيفة ؛ لأنهما خالفا علنا قراره بمنع نشر
المعلومات المتعلقة بالدعاية الانتخابية لمرشحين معينين
يعارضهم الناشر .

— حصل ناشر صحيفة يومية في إحدى الولايات على
سمعة سيئة على مستوى الولاية لاتباعه طريقة معينة في ملء
أعمدة الأخبار في صحيفته بحيث تؤثر في سياسة المنطقة
التي توزع فيها الصحيفة . وكان الناشر يخصص مساحات
كبيرة من الأخبار للمرشحين الذين يجندهم بطريقة لا تتفق مع
العدالة . كما كان لا ينشر سوى الأخبار السيئة عن المرشحين
الذين يعارضهم .

وهناك مخالفات أقل وضوحا قد لا يلاحظها الجميع ،
ولكنها أيضا غير مقبولة ، وهي المخالفات التي يسي فيها
المحررون ورؤساء التحرير استخدام سلطة الصحافة وبورها
المهني في المجتمع :

— مثلا .. اتفق المشرف على صفحة الاقتصاد والأعمال
في صحيفة على الالتحاق بوظيفة في شركة كبرى خلال
سنتين . وطوال المدة المتبقية له في الصحيفة ظل ينتهز كل
فرصة لإبراز أخبار الشركة التي سيلتحق بها وتفضيلها على
الأخبار الأخرى .

— كاتب صحفي رياضي تضايق من رفض أحد اللاعبين
إعطائه تصريحات خاصة في غرفة اللبس ، فأخذ يهاجم

اللاعب في الأخبار التي ينشرها ، واستخدم صفحة الرياضة في الجريدة من أجل تحقيق انتقامه الشخصي من اللاعب .
- كاتب مقالات زيف عمدا خطابات إلى المحرر ؛ حتى يوحي أن القراء يؤيدون المواقف التي تعبر عنها صفحة الرأي التي يكتبها .

- محررة صحفية تسعى إلى تحقيق الشهرة بسرعة في الصحيفة التي تعمل بها (فبركت) تصريحات نسبتهما إلى أحد المصادر ، وهي تأمل أن تؤدي إلى إثارة جدل حولها ؛ مما يجعلها تكتب مزيدا من القصص الإخبارية التي تثير الانتباه إليها ، وهكذا تحصل على ترقية .

والواقع أن الأشخاص العاملين في مهنة الصحافة - وعند كل مرحلة من مراحل إنتاج الصحيفة ، وخصوصا عند نقطة فرز الأخبار - لديهم الفرصة لإساءة استخدام سلطة الصحافة يوميا . فمن السهل جدا تطوير خبر ما ، أو كتابة العنوان بطريقة ملتوية ، بحيث يؤدي إلى الفرض الذي ينحاز إليه المحرر ، أو لتسجيل نقطة معينة . وقراء الصحف الأمريكيون محظوظون لأن معظم الصحفيين يقاومون هذه الإغرامات معظم الوقت .

كلاب حراسة بلا أنياب

إن بعض الانتهاكات للمسئولية في الصحافة تتحقق عن طريق الحذف أكثر مما تتحقق عن طريق الإضافة أو التكليف .
مثلا .. الالتزام بالرقابة الصارمة على أنشطة الحكومة يمكن تجنبها بطرق مختلفة .

وهي بعض الصحف - وهي عادة الصحف الصغرى - تجد أنهم يتبنون هناك سياسة أو فلسفة « لاتهرز القارب » . وهكذا يمكن التغاضي عن الممارسات الحمقاء للحكومات المحلية . ولا تذكر هذه الصحف أيضا عمليات التقسيم التي تعطى مكاسب الأشخاص معينين ، ولا الأحوال المتدهورة في المدارس . وهم يتجاهلون هذه الأخبار لأن الناشر لا يريد مشاكل من وراء أعمدة الأخبار تؤدي إلى إثارة الجدل . فالناشر لا يريد إثارة غضب الزعماء المحليين ، ولا تعريض إيرادات الإعلانات في الجريدة للخطر . ولهذا فإن الأخبار التي تنشرها الجريدة تركز عمدا على حوادث روتينية لا ضرر من رائها . فهي تتضمن عنيدا من الأسماء ، ولكنها لا تؤدي إلى أية مشاكل . وهكذا تظل ميزانية الصحيفة في أمان ، ولكن هذه الصحف لا تؤدي المهمة الأساسية للصحافة .

والفشل في أداء مهمة الصحيفة قد يقع أيضا على المحررين :

- مثلا محرر الحوادث الذي يصادق مصابر أخباره إلى الحد الذي يجعله يغمض عينيه عن عدم كفايتها أو أسوأ من ذلك . وهو يفضل هذا السلوك على أن يكتب محذرا من عواقب ذلك .

- ومراسل إحدى الصحف في واشنطن الذي يعرف أن أحد النواب عنده مشكلة إدمان شرب الخمر ، وأن هذه المشكلة تقعده عن أداء واجبه في الكونجرس ، ولكن الصحفي يخفي أية إثارة لهذه المشكلة في القصص التي بعث بها إلى صحيفته حتى لا يخاطر بأن يفقد هذا النائب كمصدر كبير يستفيد منه .

ويجب أن نعترف أنه في كلتا الحالتين السابق ذكرهما فإن الصحفيين المستقلين هنا كان من المتوقع منهما أن يكتبوا الحقيقة ، ويخاطروا بالسير في طريق محفوف بالخطر . إن محرري الحوادث ، ومراسل واشنطن يعرفان جيدا أن جزءا من عملهما يتضمن التقرب من مصادر الأخبار وتوثيق العلاقة معها كلما أمكن ذلك . وقيمتها بالنسبة للصحيفة تعتمد على قدرتهما على التوصل إلى مسافة قريبة جدا من مصادر صنع الأخبار . برغم ذلك فإنهما يجب ألا ينضموا إلى مشاركة هذه المصادر فيما تفعله ، ويجب ألا يتلونا . بأراء هذه المصادر ، ولا بالقسيم التي يؤمن بها الأشخاص أو الوكالات التي يغطيانها . إن المهمة هنا تتطلب عينا ترى بوضوح ، وقديما ثابتة وثقة بنفسها .

مواقف صعبة تتطلب قرارات صعبة

كثيرا ما يواجه المحررون الصحفيون ورؤساء التحرير المكلفين بمراقبة وتتبع أنشطة الحكومة باسم الجماهير خيارات تشير الحيرة ؛ لأنها في منتهى الخطورة . فبعض المعلومات التي لا شك في قيمتها الصحفية قد تلحق الضرر بالأمن القومي إذا تم نشرها . وفي مثل هذه الأحوال كيف يلتزم الصحفي بنشر الأخبار ، أو كتمانها من أجل المصلحة القومية ؟

— أثناء الحرب مثلا تقوم الصحف طواعية من جانبها بالامتناع عن نشر المعلومات التفصيلية من القوات ، أو تحركات الأساطيل ؛ حتى لا تقدم مساعدة العدو . ولكن يمكن نشر أرقام إجمالية عن تحركات القوات مثلما حدث في حرب

فيتنام ، وذلك على أساس أن الرأي العام في حاجة إلى أن يعرف مدى تورط أمريكا في هذه الحرب .

- استطاع رؤساء تحرير صحيفة « نيويورك تايمز »

أن يعرفوا مقدما خطط غزو كويا عام ١٩٦١ والمعروفة باسم عملية « خليج الخنازير » . ولكن بعد أن طلب الرئيس كينيدي من الصحيفة أن « تقتل » القصة ، قام رؤساء التحرير بحذف أية إشارة للغزو المحتمل على أنه عملية تقوم بها المخابرات المركزية الأمريكية ، وتغيير العنوان الرئيسى للقصة على الصفحة الأولى « المانشيت » من أربعة أعمدة إلى عمود واحد . وحتى بعد ذلك فإن الصحيفة ، وناشرها ، ورؤساء تحريرها ، وكذلك الرئيس كينيدي لم يكونوا واثقين تماما بأن قرار التقليل من إبراز القصة في الصفحة الأولى كان هو القرار الصحيح ..

- بعد أن استولى رجال الحرس الثورى الإيراني على

سفارة أمريكا في طهران عام ١٩٧٩ ، وأخذوا مجموعة من الأمريكيين كرهائن ، كان بعض الصحفيين ، ووكالات الأنباء ، والمجلات العالمية ، وبعض شبكات الإذاعة والتليفزيون في أمريكا يعلمون طوال عدة أسابيع أن مجموعة أخرى تضم ستة أمريكيين لجئوا سرا إلى سفارة كندا في طهران . ولكن كل وسائل الإعلام لم تذكر كلمة واحدة عن الخبر ؛ حتى نجح الكنديون في تهريب المجموعة بأمان خارج إيران . ولم يشك أحد وقتها في قرار منع نشر الخبر في هذه القصة .

- عندما اقترحت مجلة « بروجريسيف » أن تنشر مقالا

عن أسرار القنبلة الهيدروجينية عام ١٩٧٩ ، حاول المتحدثون باسم الحكومة وقف القصة . وقالوا إن هذا سيؤدى إلى كشف

أسرار عسكرية وتهديد الأمن القومي الأمريكي ، ولكن في هذه الحالة اختلفت ردود أفعال رؤساء تحرير الصحف في أمريكا حول هذا الموضوع . فبعضهم أعرب عن قلقه من أن يؤدي نشر القصة إلى الإضرار بالأمن القومي ، وآخرون أيدوا موقف مجلة « بروجريسيف » ، ورأوا الأسرار التي يتحدثون عنها سبق نشرها ، وأنه في جميع الأحوال فإن الشعب الأمريكي في حاجة إلى أن يكون أكثر دراية بسياسة التسليح في أمريكا . ولكن جميع رؤساء التحرير تقريبا اتفقوا حول نقطة واحدة ، وهي أن لجوء الحكومة للحصول على أمر من المحكمة لمنع نشر المقال يمثل إجراء غير مقبول لفرض قيود على الصحافة قبل اللجوء إلى طرق أخرى .

ومن المفترض أنه لا يوجد صحفي يريد أن يعرض أرواح الناس للخطر عمدا ، أو أن يهدد أمن أمريكا من أجل أن ينشر قصة حصل عليها ، ولكن المسؤولين في الحكومة يسارعون إلى رفع ذريعة الأمن القومي حتى ولو كانت دون أية مبررات سليمة كما يحدث غالبا . وهم في بعض الأحيان يلجأون إلى حيلة الأمن القومي للتغطية على تصرف متهور قد يثير الحرج لهم . وهم هنا يهتمهم تجنب الإحراج أكثر من محاولة حماية سر شرعي للبلاد .

هذه القضية قد تضطر المحررين الصحفيين ورؤساء التحرير إلى اتخاذ قرارات محزنة جدا كانوا يفضلون ألا يواجهوها .

ما الوسائل السليمة للحصول على الأخبار ؟

إن حاجة الصحفي لإتخاذ قرار بشأن قصة معينة يتضمن مسائل متعلقة بالوسائل والغايات . وبالنسبة لبعض الصحفيين

فإن وسائل جمع الأخبار التي قد تعبت غير سليمة في الظروف العادية ، قد تبدو ضرورية عندما تكون النتائج كبيرة . وعلى سبيل المثال ، فإنه من المعقول أن نفترض أن معظم الصحفيين لن يقدموا على السرقة أو ارتكاب أية جرائم أخرى للحصول على القصص الخبرية ، برغم ذلك ففي القضية المشهورة المعروفة باسم « أوراق البنتاجون » في عام ١٩٧١ نجد أن عددا كبيرا من أشهر رؤساء التحرير في أمريكا وجدوا أنفسهم يتعاملون بدون إذن رسمي مع هور من وثائق سرية حكومية . وقبل ذلك ببضع سنوات كان بعض هؤلاء من رؤساء التحرير أنفسهم يستنكرون ما قام به السناتور جوزيف ر . ماكارشي - وهو شخص كان متحمسا للغاية وغير أمين في عداته للشيوعية - عندما وزع على الصحف معلومات مأخوذة من ملفات سرية . ولكن « أوراق البنتاجون » كانت تكشف بالتفصيل كيف تورطت أمريكا في الكابوس الدموي لحرب فيتنام . وكان للجمهور الحق الذي لا يقاوم في معرفة القصة بالتفصيل كما جاءت بالتفصيل في وثائق الحكومة ، مهما كانت الطريقة التي خرجت بها هذه الوثائق إلى النور .. أو هكذا كان يعتقد معظم رؤساء التحرير .

إن الحملات الصحفية التي يتم إمدادها لفرض معين يمكن أن تخدم الصالح العام إذا كان جمع المعلومات بديقا ومتوازنا ، وإذا كانت الموضوعات الخاصة بالجملة تحمل عناوين واضحة . ولكن أسئلة تثار - أحيانا - حول أخلاقيات الصحافة ، وهي أسئلة تتعلق بوسائل جمع الأخبار عندما يتخذ المحررون الصحفيون أنوارا أخرى في سبيل الحصول على قصة مراوغة ، ففي عام ١٩٧٧ تنكر عدد من محرري

جريدة « شيكاجو هين تايمز » في نور رجال أعمال يملكون يارا في المدينة يدعى « الميراج ؟ أو الشيخ » وكان ذلك بهدف التوصل إلى كشف الرشوة في جهاز التفتيش التابع للمدينة . وقام الصحفيون بتصوير وتسجيل بعض الموظفين المدنيين وهم يقبلون نقود الرشوة ثمنا لتجاهل التدقيق على القواعد الصحفية اللازم اتباعها في البار ، وكذلك انتهاكات قواعد البناء . وأحس بعض رؤساء التحرير في الصحيفة أن عملية الخداع التي قام بها المحررون تتضمن محاولة للإيقاع بالموظفين وأنها غير مقبولة ، ولكن رؤساء تحرير آخرين دافعوا عنها ، واعتبروها وسيلة صحفية تستحق التقدير ؛ لأن هذه هي الطريقة الوحيدة للحصول على القصة الصحفية .

وفي أحوال أخرى تظاهر الصحفيون أنهم رجال بوايس أو أطباء من أجل إقناع مصادر الأخبار بالكلام . وبعد الحادث الذي وقع عام ١٩٧٩ في المفاعل النووي بمحطة « ثري مايل أيلاند » ، تمكن أحد الصحفيين من الحصول على وثيقة في المحطة ؛ للحصول على معلومات من الداخل عن نظام الأمن ضد الحوادث داخل المحطة .

إن رؤساء التحرير الذين ناقشوا مثل هذه الوسائل وغيرها يبدو أنهم متفقون على أنه لا يوجد خطأ كبير إذا تظاهر الصحفيون بأنهم في وظائف أخرى من أجل الحصول على الأخبار طالما أنه ليست هناك عملية خداع متعمدة هنا . فالمحرر الصحفي الذي يتظاهر بأنه رجل بوايس يتصرف بطريقة تخالف أخلاقيات الصحافة . أما الصحفي الذي يلتحق بعمل في مستشفى للأمراض العقلية أو في محطة نووية للتأكد من الأحوال داخل هذه المؤسسات لن يكون هدفه

للنقد مادام لا يزعم أنه يتمتع بقدرات طبية أو فنية لا يملكها فعلا من أجل الالتحاق بالعمل .

إن الخط الفاصل هنا ليس واضحا تماما ، وبعض رؤساء التحرير يرون أن السياسة الوحيدة السليمة هي أن يبقى الصحفي فوق الشك دائما ، وأن أي دور للصحفي يتضمن إخفاء شخصيته المهنية قد يلحق الضرر بأمانة الصحفي والصحيفة .

تشابك المصالح غير البرئ إلى حد ما

يدعو بيان جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية الصحفيين إلى التدقيق في متابعة عمل الحكومة ، وكذلك جميع « قوى السلطة في المجتمع » ، وطبقا لهذا الالتزام قامت الصحف بالتحري عن دور الشركات في تلويث الهواء والماء ، وعن نشاط المنتجين الذين تؤدي بضائعهم إلى الإضرار بالمستهلكين . وتابعت الصحف أيضا تكتيكات زعماء نقابات العمال الذين يفشلون في احترام حقوق أعضاء النقابة أو الاتحاد ، والوسائل التي تلجأ إليها « جماعات المصالح الخاصة » التي تهدف إلى الدعاية للعنصرية والتعصب .

غير أن يقظة الصحافة بالنسبة لقوى النفوذ في المجتمع يمكن أن يشوبها الشك أحيانا . فإذا كانت مجموعة من الصحف تصدر من مؤسسة واحدة وتملكها شركة بترول على سبيل المثال ، فإن القراء يتعجبون كيف يمكن لمحرري هذه الصحف أن يتابعوا بدقة نشاط شركة البترول هذه نفسها . وعندما يجلس مديرو هذه المجموعة الصحفية الذين يقررون سياسة صحفها ضمن أعضاء مجالس إدارات البنوك ، أو

شركات التأمين ، أو شركات إنتاج السيارات ، أو في مجالس إدارات المدارس ، وجمعية الحفاظ على البيئة ، أو الأوركسترا السيمفوني ، وجماعات « اللوبي » أو الضغط لصالح جماعة معينة .. فهل تنعكس هذه المصالح المتشابكة على القرارات العليا التي يتخذها هؤلاء المديرون ، والتي تحدد كيف تؤدي صحف المجموعة التي يديرونها وثائقها ؟

ويمكن القول أن تشابك هذه المصالح للإدارة العليا هو شيء بعيد جدا عن العمليات التي تقوم بها الصحف من يوم إلى يوم ، ولكن هذه المسافة بين الإدارة العليا والعمل اليومي للصحيفة ربما لا تكون عازلا كافيا .

إن معرفة الصحفيين أن المجموعة الصحفية التي يعملون فيها تملكها شركة للبترول قد تمثل تأثيرا نافذا على المحررين ورؤساء التحرير عند إجراء تحقيق صحفي عن صناعة البترول، حتى ولو لم يرسل المدير من الإدارة العليا تحذيرا بالحرص عند تناول هذه القضية . وهناك أيضا الناشر أو رئيس التحرير الذي يعمل أمينا أو وصيا بإحدى الجامعات ، أو يكون صديقا للعمدة ، أو عضوا في لجنة تساعد جماعة لها مصلحة خاصة ، فإنه يبدو وكأنه يبعث بإشارات إلى محرري الصحيفة كي يعالجوا بطريقة خاصة المقالات والموضوعات المتعلقة بهذه الأماكن التي يعمل بها خارج الصحيفة . وحتى إذا اتخذ المحررون موقفا غير منحازا في التغطية الصحفية ومتابعة هذه الجهات ، فإن القراء الذين يعرفون العلاقات المتشابكة للناشر أو رئيس التحرير قد يشكون في صحة الموقف غير المنحاز للمحررين . وحيث تكون مسئولية الصحافة مراقبة القوى ذات النفوذ في المجتمع ، فإن أي مظهر من مظاهر عدم اللياقة هنا

قد يلحق ضررا كبيرا بسمعة الصحافة يساوى فى أثره ما يحدث عندما ترتكب الصحيفة فشلا أخلاقيا .

إن وظيفة الرقابة أو ما يسمونه « كلب الحراسة » بالنسبة للصحف يمكن إهمالها أيضا عندما يقوم محرر صحفى أو رئيس تحرير بنشر بيان صحفى لإحدى الجهات مستخدما قوة نفوذه فى الصحيفة ، وبدون أن يدخل على البيان أية تعديلات تتطلبها الأمانة الصحفية .

إن المواد التى ترسلها إدارات العلاقات العامة للجهات المختلفة قد تتضمن أخبارا مشروعة ، وهذه الأخبار يمكن نشرها فى الصحيفة ، ولكن أية نشرات تصدرها الشركات أو المدارس أو اتحادات العمال تتضمن دائما نوعا من الدعاية التى تخدم الجهة التى تنشرها . فمثلا يمكن للنشرة أن تخفى تطورا غير مريح للجهة التى تصدرها فى العبارات الفخمة التى تضمنتها النشرة . ويمكن أيضا الدعاية لمنتج معين بطريقة ذكية ، أو التستر بذكاء على موقف سياسى معين ؛ بحيث لا تبدو عواقبه الحقيقية واضحة .

إن الأخبار المشروعة فى هذه النشرات يجب أن تأخذ طريقها للنشر فى الصحيفة ، تماما مثل الأخبار التى تحصل عليها الصحيفة من مصادر أخرى . أما النواحي الدعائية فى النشرة فيجب حذفها . وفى معظم الأحيان تتسرب هذه الدعاية وتظهر فى الجريدة ، وعندما يحدث ذلك فإن الصحيفة تكون قد فشلت فى الالتزام بمسئوليتها فى فحص ومتابعة ومراقبة القوى ذات النفوذ فى المجتمع .



Steve Benson, *The Arizona Republic*

« بريشة ستيف بنسون - من صحيفة أريزونا ريبابليك »

المادة الثانية

حرية الصحافة

إن حرية الصحافة هي من أجل الشعب ، ويجب الدفاع عنها ضد أي انتهاك أو اعتداء من أية جهة ، سواء أكانت عامة أم خاصة .

وعلى الصحفيين أن يكونوا يقظين دائما ، وأن يتأكدوا من أن كل ما يهم الجمهور يجب أن يتم علنا ، وعليهم أن يكونوا حذرين من أي شخص أو جهة تحاول استغلال الصحافة لأغراض شخصية .

إن معظم الصحفيين يدركون أن عليهم التزاما بضرورة الدفاع عن حرية الصحافة عندما تتعرض هذه الحرية للهجوم . وهذا الالتزام يعتبر جزءا لا يتجزأ من عملهم »

ولكن الوفاء بهذا الالتزام قد يؤدي أحيانا إلى عواقب مؤلمة ، وإلى قرارات صعبة بالنسبة للصحيفة أو الصحفي . وهناك طبعا بعض التهديدات الواضحة لحرية الصحافة . وهذه التهديدات أمكن التوصل إلى استجابة موحدة لها .

فعندما يحاول رئيس مجلس مدينة أن يمنع صحفية من حضور اجتماعات المجلس ، فإن الصحفية تعرف أنها يجب أن تعترض بشدة على ذلك طالما كان ذلك ممكنا ، وأن تتمسك بالعضور ، وألا تغادر الجلسة إلا بعد احتجاج قوى »

وتستطيع أن تحصل على أخبار الاجتماع من المشاركين فيه إذا أمكن ذلك . وعليها أن تبلغ رئيس قسم الأخبار الداخلية بما جرى . وهذا الرئيس سوف يتخذ الخطوات القانونية المناسبة . وإذا كان هناك قانون ينص على ضرورة فتح الاجتماعات أمام الجمهور ، فإن هذا يحسم الموقف . وإذا لم يكن هناك قانون بذلك ، فإن الصحفية تستطيع أن تشير الرأي العام عن طريق التغطية الإخبارية ، وعن طريق المقالات لإقناع المجلس بتغيير طريقته .

وعندما حاولت جين بيرن عمدة مدينة شيكاغو أن تخيف محرر صحيفة « شيكا جوترييون » وأمرته أن يخلي مكتبه في غرفة الصحافة بمبنى البلدية ، فإن المحرر قاوم ذلك ، وتمسك بالبقاء في مكانه . واهتمت صحيفته ، وكذلك زملاؤه في الصحف الأخرى اهتماما كبيرا بتغطية أمر الطرد هذا الذي وقع في يونيو ١٩٨٠ . وكان لدى العمدة سلطة طرده فعلا من المبنى ؛ لأن غرفة الصحافة تقع في مبنى تملكه بلدية المدينة . ولكنها لم تفعل ذلك وتراجعت . وقد حاول عديد من الموظفين العاملين اتباع وسائل مماثلة لاستعراض القوة هدفها تكميم صحفي ، أو حرمانه من التوصل إلى مصادر الأخبار ، ولكن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل عندما كشفت الصحف محاولاتهم ، ونشرتها بالتفصيل في صفحاتها .

إن أقوى الأسلحة التي تملكها الصحافة لمقاومة الهجوم على حريتها هو الكشف الكامل لهذا التهديد في الصحف ، مع الوثوق بأن الجمهور لن يقبل ذلك متى عرف الموقف .

ولكن هناك بعض القيود العملية على فعالية هذه الاستجابة من جانب الصحافة .

فالذي حدث لمحرر صحيفة « شيكا جوتربيون » مع وجود صحيفة قوية تسانده ، وزملاء يؤيدون قضيته في وسائل الإعلام ربما لا يتكرر أو لا ينجح في محيط بلدة صغيرة . ولكن سواء أكان ذلك في مدينة صغيرة أم كبيرة ، فإن تكتيك اللجوء إلى الرأي العام لإحياء تهديد لحرية الصحافة سوف ينجح مادام الجمهور في هذه المدينة يعترف بعدم الاستغناء عن الصحافة التي تعمل مثل « كلب حراسة » تراقب مصالحه .

ومثل هذا الشعور بأهمية الصحافة ليس عالميا ولا هو دائم . وهناك عدد كبير من كبار العاملين في الصحف يخشون أن الشعور بأهمية حرية الصحافة قد بدأ يتآكل في السنوات الأخيرة . وعندما شن نائب الرئيس الأمريكى السابق سبيلروأجنيو هجمات المتكررة والضارية ضد الصحافة في أواخر الستينيات ، أثار تعصيда له في كثير من قطاعات الجمهور ، وهو أمر يؤدي إلى القلق ، ولكن الموقف تحسن بالنسبة للصحافة خلال قضية ووتر جيت ، عندما أسهمت الصحافة بوثيقتها « كلب حراسة » في كشف القضية ، وهكذا ازدادت أهمية دورها . ولكن هناك كثيرا من العقلاء الذين يحسبون أن الشعور بالاستياء والشك من الصحافة لا يزال موجودا ، وأن تقبل الجمهور للدور التاريخي للصحافة ربما لا يكون قويا أو يمكن توقعه كما يفترض الصحفيون .

ولنح حدث أى تآكل آخر في دور الصحافة ، فإن المحررين الصحفيين ورقساء التحرير يجب أن يمتنعوا عن اللجوء إلى الرأي العام لحماية حرية الصحافة أكثر مما يجب ، أو في الحالات التي لا تدعو إلى ذلك ، إن رفع شعار حرية الصحافة في كل مرة ينتقد فيها موظف عام أو ممثل لإحدى

جماعات المصالح الخاصة سيضر بقضية الصحافة وحدها .
إن الصحافة مثلها مثل أية وكالة أخرى في المجتمع معرضة
لحق النقد الشرعي لأدائها . ويجب على الصحافة ألا تستخدم
صيحة « أغيثوني من الذنب » إلا عندما يكون الخطر حقيقيا
وهناك ذنب فعلا يحاول التهام حرية الصحافة ..

مواجهة أوامر الاستدعاء القضائية

إن التهديدات ضد حرية الصحافة تأخذ أشكالا عديدة ،
وتأتي من جهات متعددة . وفي معظم الأحيان نجد أنها أكثر
تعقيدا وصعوبة ، ولا يسهل مواجهتها : مثل مواجهة محاولة
إبعاد محرر من الاجتماع المطلق لمجلس المدينة ، أو المحاولة
التأفها لعمدة المدينة .

وفي السنوات الأخيرة حاولت الوكالات المسئولة عن تنفيذ
القانون أن تضم إليها الصحافة كمصدر للحصول على الدليل
في بعض الجرائم ، فالمحررون الصحفيون والمصورون قد
يحصلون على حقائق لا يتوصل إليها وكيل النيابة . وإذا
نشرت هذه المادة لم تعد هناك مشكلة أمام النيابة . وأي أحد
يستطيع الاستفادة منها . ولكن بعض المعلومات عن خلفية
الحادث والتي جمعها المحرر الصحفي ربما لا تصلح للنشر .
وكذلك لا يمكن التأكد من صحتها تماما . أو قد تؤدي إلى رفع
قضية قذف ضد الصحيفة . ومن أجل الحصول على هذه
المادة التي لم تنشر فإن السلطات تحصل عادة على أمر
قضائي يطالب المحرر بتسليم مذكراته في القضية ، ويطالب
المصور بتسليم الأفلام التي التقطها .

وفي الستينيات كان هناك حوالي ١٢ فقط من هذه الحوادث التي تضمنت أوامر قضائية للمحررين بتسليم المعلومات الموجودة في مذكراتهم . وفي عام ١٩٧٠ كانت هناك ١٥٠ حالة من هذا النوع . ولكن بحلول عام ١٩٧٦ ارتفع عدد هذه الأوامر القضائية إلى ٥٠٠ أمر قضائي في السنة .

وفي عام ١٩٧٨ أصدرت المحكمة العليا حكماً في قضية تتعلق بصحيفة يصدرها طلبة جامعة ستانفورد (ستانفورد اليومية) . إن سلطات تنفيذ القانون تستطيع أن تلجأ إلى الحصول على إذن قضائي بالتفتيش يتيح لها أن تبحث في قاعة تحرير الصحيفة ؛ للحصول على الدليل الذي تطلبه في إحدى القضايا .

ولكن في عام ١٩٨٠ وافق الكونجرس على مشروع قانون لعلاج هذه الحالات ، ووقعه الرئيس كارتر بحيث يصبح نافذ المفعول خلال السنة . وهو يحمي ناتج عمل الصحفيين ، بما في ذلك مذكراتهم ، والأفلام ، وشرائط التسجيل ، وغير ذلك من حملات التفتيش المفاجئة بواسطة السلطات الفدرالية ، أو سلطات الولاية ، أو السلطات المحلية .. إلا إذا كان يشتبه في ارتكاب إحدى الجرائم . ولكن قوة أوامر الاستدعاء القضائية لاتزال باقية . وهي عملية تتيح عقد جلسة في المحكمة لتقدير إذا كانت المواد الصحفية المطلوب إحضارها تصلح كدليل في القضية .

إن أي مواطن عليه الالتزام بأن يتقدم للشهادة إذا كانت هذه الشهادة ضرورية لتحقيق العدالة . ولكن الصحفي عليه بالإضافة إلى ذلك الالتزام بالدفاع عن حرية الصحافة . وهذه الحرية تصبح معرضة للخطر فعلاً عندما تصدر الأوامر

للصحافة أن تعمل كشريك لجهاز تطبيق القانون ، وأية محاولة للتوفيق بين الالتزامين تعتبر صعبة ، وفي بعض الأحيان مستحيلة .

- وفي بعض القضايا قامت الصحف بمقاومة أوامر الاستدعاء القضائية بالطرق القانونية خطوة بخطوة . ورفضت الصحف هذه الأوامر التي تطالب المحرر بتقديم مذكراته وأفلام الصور التي لم تنشر في الجريدة . وفي بعض الحالات انتصرت الصحيفة . وفي بعضها الآخر تم التوصل إلى حل وسط . ولكن في قليل منها لقيت الصحف هزيمة أمام الأمر القضائي . وفي كل الأحوال أدت هذه المواجهات - مهما كانت النتيجة - إلى إلزام الصحف بتكاليف قضائية كبرى للمحامين إلى درجة أعجزت الصحيفة أحيانا .

- وفي بعض الحالات اختار الصحفيون الذين تلقوا أوامر قضائية أن يرفضوا الأوامر ، وأن توجه إليهم تهمة احتقار المحكمة ، ويصدر الحكم عليهم بالسجن بدلا من الخضوع لأوامر المحكمة بتسليم المذكرات والأفلام التي لم تنشر محتوياتها في الصحيفة .

- ويلجأ بعض رؤساء التحرير إلى الرد على هذا الوضع بتجريد قاعات تحرير الصحيفة من المذكرات ، ومن ملفات الأفلام التي قد يصدر أمر قضائي بتسليمها .

وايست هناك طريقة محددة ترشد الصحفيين الذين يجدون أنفسهم في مواجهة طلبات من البوليس أو المحكمة بتسليم المادة التي لديهم لاستخدامها كدليل في القضية . إن الهدف من العدالة يستحق طبعاً كل اعتبار (مثلاً عندما يكون هناك متهم أمام المحكمة وحياته تتوقف على نتيجة المحاكمة ،

والصحفي لديه الدليل الوحيد الذي يستطيع عن طريقة تيرنته أو الحكم عليه بالإعدام) ، ولكن في معظم الأحيان تستطيع السلطات على الأرجح أن تحصل على المعلومات المطلوبة بوسائلها الخاصة للتحريات ، ويجب مقاومة محاولاتهم لاستخدام الصحافة شريكا في جهاز تنفيذ القانون . إن الناشرين الذين تكلفوا مصاريف ضخمة للمحاميين في هذه القضايا ، والصحفيين الذين ضحوا بحريتهم الشخصية مؤقتا لرفض تسليم المواد الصحفية قدموا الاستجابة التي يعتقدون أنها مناسبة في هذه الحالات ، ومما لا شك فيه أن استجابات أخرى مماثلة سوف تتم في المستقبل مادام الصحفيون يحاولون تحقيق ما يرون أنه التزامهم المهني .

مصالح الجماهير

إذا كان الدفاع عن حرية الصحافة قد أصبح أكثر صعوبة بالنسبة للصحفيين ، فإن محاولة ضمان أن تتم الأمور المتعلقة بمصالح الجماهير علنا وليس سرا أصبحت هي الأخرى أكثر صعوبة ، وخصوصا المصالح المتعلقة بالمحاكم .

ففي سنة ١٩٧٩ قررت المحكمة العليا الأمريكية (في قضية مؤسسة جانيت الصحفية ضد دي باسكال) أن الجمهور - وبالتالي الصحافة - ليس له أي حق في حضور جلسات المحاكمات الجنائية التمهيدية طبقا للتعديل الدستوري السادس . وفي الشهور التي تلت ذلك القرار ، أصدر عدد كبير من قضاة المحاكم الصغرى أحكاما تعكس هذا القرار للمحكمة العليا . ومعظم هذه الأحكام تتعلق بجلسات ما قبل المحاكمة ، ولكن

بعضها أدى إلى حظر دخول الصحافة إلى جلسات المحاكمة الفعلية ، وحرمانها من معرفة قرارات المحكمة .

وبعد ذلك بعام أصدرت المحكمة العليا حكماً آخر (في قضية مؤسسة ريتشموند الصحفية ضد ولاية فرجينيا) أدى إلى تهدئة الجو إلى حد ما .

وفي هذا القرار أكدت المحكمة العليا أن التعديل الدستوري الأول يعطي الجمهور الحق في حضور المحاكمات ، ولكن هذا القرار لم يغير القرار السابق الخاص بمنع الصحف من حضور الجلسات التمهيدية قبل بدء المحاكمة الفعلية .

ويمثل هذان القراران آخر مرحلة في عملية الجدل التي استغرقت وقتاً طويلاً ، والتي نشأت على ما يبدو من التضامن في تفسير التعديل الدستوري الأول والتعديل السادس . فالتعديل الأول ينص على حظر تدخل الحكومة في الضريات الممنوحة للشخص ، وفي تأدية الصحافة لوظيفتها . أما التعديل السادس فيوفر لكل متهم الحق في محاكمة علنية بواسطة هيئة محلفين غير منحازة .

ويقول القضاة والمحامون إن تغطية الصحافة لجلسات ما قبل المحاكمة ، وبعض أنواع التغطية الصحفية أثناء المحاكمة الفعلية قد تؤدي إلى انحياز بعض المحلفين أثناء أو بعد اختيارهم للاشتراك في المحاكمة . وهكذا تدمر الصحافة حق المتهم طبقاً للتعديل الدستوري السادس . ويرد مؤيدو التعديل الأول على ذلك بالقول بأن منع الصحف من متابعة القضية ووضعها تحت أضواء الصحافة باستمرار وبحديث تركيز على طريقة عمل الجهاز القضائي قد يؤدي إلى الإساءة إلى حق الجمهور في معرفة ما يجري في المحكمة ، وحرمانهم من حقهم

فى الحصول على المعلومات المناسبة والمتعلقة بمصلحة الجماهير . كما أنهم يشيرون أيضا إلى التعديل السادس الذى ينص على أن المتهم « سوف يتمتع بحق محاكمة سريعة وعلنية » .

وحتى صدور قرار المحكمة العليا فى قضية « ريتشموند » فقد ظل التعديل الدستورى السادس هو المرجع الدستورى الواضح والوحيد فى المحاكمات العلنية . وتقرر فى قضية « جانيت » أنه على الأقل بالنسبة للجلسات التمهيدية للمحاكمة ، فإن المتهم وحده هو صاحب هذا الحق الدستورى ، وليس الجمهور ولا الصحافة . ولكن فى قضية « ريتشموند » أيضا قررت المحكمة العليا أن حق الجمهور فى حضور المحاكمات الجنائية موجود بوضوح طبقا للتعديل الدستورى الأول .

وبرغم ذلك لا يزال الجدل مستمرا حول المحاكمة العادلة ، وحرية الصحافة . ويستنكر المتمسكون بالتعديل الدستورى السادس صحافة الإثارة والتغطية الصحفية المثيرة التى قد تلحق الضرر بحقوق المتهمين . أما مؤيدو التعديل الدستورى الأول فيصرون على أن الحرية والعدالة تدفعان الثمن عندما يصير رجال تنفيذ القانون والقضاة على العمل سرا ، بفض النظر عن الدوافع التى تجعلهم يلجأون إلى السرية فى عملهم . وقد اتخذت محاولات حل هذا الجدل الطويل الأمد أشكالا عديدة . وقامت لجان مشتركة من المحامين والصحافة بإعداد دليل لإرشاد الصحفيين حول هذا الموضوع ، كما أن بعض الصحف تشترك فى هذا الدليل الذى يصدر دوريا منذ أوائل الستينيات .

وبالإضافة إلى ذلك لجأ القضاة إلى علاج هذا الموقف

بالطرق المتاحة أمامهم عندما يعتقدون أن الصحافة قد تنتهك الضمانات الممنوحة للمتهم في التعديل الدستوري السادس (وعلى سبيل المثال تغيير مكان المحاكمة ، أو تأجيلها ، أو التحفظ على المظلمين في مكان مأمون بعيدا عن الصحافة .. إلخ) .

وقد نجحت بعض هذه المحاولات جزئيا . إن اللجان المشتركة بين المحامين والصحافة بالذات توفر مجالا يمكن فيه مناقشة وفحص الصراع الكامن بين التعديلات الدستوريين الأول والسادس بطريقة هادئة ، كما يمكن تبين الصواب والخطأ في مواقف جميع الأطراف ، غير أن المشكلة الرئيسية مازالت مستمرة كما يؤكد قرارا المحكمة العليا . إن الصحافة من واجبها أن تعارض بكل الوسائل المتاحة أمامها الاتجاه إلى إجراءات قضائية مغلقة أم منع الجمهور من حضورها . كما أنه من واجبها أن تركز انتباه الجمهور على الشرور المختلفة التي قد تنشأ في نظام يتبع طريقة العدالة السرية في جلسات مغلقة .

إحباط محاولات استغلال الصحافة

إن المادة الثانية من بيان جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية حول مبادئ أخلاقيات العمل الصحفي تحت الصحفيين أن يكونوا يقظين « ضد كل من يحاول استغلال الصحافة لأغراض شخصية » وهذه مهمة شاقة ، فالذين يحاولون استغلال الصحافة كثيرون ، وفي غاية الذكاء . وهذه هي بعض الأمثلة :

- ينظم السياسيون عادة اجتماعات خاصة لوسائل الإعلام ، وهي مناسبات تثار فيها أخبار مشكوك فيها أو لا وجود لها . وهي تقدم للصحفيين على أمل أن الصحافة سوف تنشرها ، وهكذا توفر لهم دعاية مجانية عن صناديق الاقتراع .

- يحرص المتظاهرون الأجانب والمحليين على توقيت مظاهراتهم ، وتخطيط أنشطتهم بحيث تكون متاحة تماما للصحافة ، وهم يأملون من وراء ذلك في توجيه نسبة غير متكافئة من اهتمام الرأي العام نحو أهدافهم ؛ ففي حرم الجامعات يحمل المتظاهرون لافتات ، ويهتفون بشعارات ، أو يحطمون النواقد عندما يكون المصورون الصحفيون مستعدين لالتقاط صور لهم وتسجيل الحدث . وخلال أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران والتي استمرت ٤٤٤ يوما وبدأت في نوفمبر ١٩٧٩ ، كان الغوغاء خارج مبنى السفارة الأمريكية في طهران يثيرون حالة من الهياج عندما تظهر الصحافة في الموقع . وعندما ينصرف الصحفيون كانت جماهير الغوغاء تنصرف هي الأخرى .

- يبعث منتجو الطعام بوصفات شهية باستمرار إلى المحررين المسئولين عن ملحق الطعام في الصحيفة ، وجميع الوصفات تحمل أخبارا عن منتجات الشركة من الطعام بوجه خاص أو بوجه عام ، والمنتجون يأملون من وراء ذلك في أن يكثر الطلب على نوع من الحساء ينتجونه أو علب من التونة يبيعونها ، وذلك دون أن تدفع الشركة شيئا مقابل هذه المساحة الإعلانية .

وفي هذه الحالة ، وفي المحاولات الأخرى المماثلة لاستغلال الصحافة ، فإن الصحفيين عليهم أن يشقوا طريقهم هنا بحرص . إنهم مستواون عن منع استغلال الصحافة ، ولكنهم في نفس الوقت لا يريدون تجاهل أية أخبار حقيقية قد تكون موجودة وتهم القارئ .

إن المؤتمرات الصحفية للسياسيين قد تكون مخططة حقاً ، ولكن يجب تغطيتها مع الأخذ في الحسبان أن شيئاً ما يستحق النشر قد يظهر في المؤتمر . وإذا لم يحدث شيء جدير بالنشر .. فإن الصحفي يجب أن يكون على درجة من الاحتراف بحيث يعرف متى يهمل القصة ، وألا يقدم موضوعاً تافهاً مجرد تبرير قضائه بعض الوقت في المؤتمر .

وبعض المتظاهرين قد يعتبرون مزيفين ، ولكن آخرين قد يمثلون الطريقة التي تستطيع جماعة لأصوات لها أن تعرض بها قضاياها . وفي الحالة الأولى لا يستحق المتظاهرون المزيفون أكثر من سطور قليلة لتسجيل الحدث ، أما الحالة الثانية فإنها تستحق التغطية الإخبارية فعلاً .

وكثير من وصفات الطعام التي تظهر في صفحات الطعام تستحق النشر ، لأنها تخدم غرضاً نافعاً ، ولكن يجب على الصحفي أن يحترس من ذكر اسم الشركة المنتجة لهذا الصنف أو ذاك ، كما أن الإشارة إلى حجم المنتج بطريقة تشير إلى عبوات معينة للشركات المنتجة يجب الاحتراس منها؛ للتقليل بأكبر قدر ممكن من استغلال الجريدة في الدعاية .

وعندما يطلب أحدهم من الصحيفة تغطية حدث معين ، فإنه قد يكون لديه أخبار تستحق النشر . ولكن من المؤكد في نفس الوقت أنه يحاول استغلال الصحيفة بدرجة في تحقيق

مصلحة تخصه . ووظيفة المصير هنا أن يحصل منه على الأخبار الحقيقية ، وأن ينشرها ، وفي نفس الوقت يفصل عنها النواحي التي تخدم أغراضا شخصية .

واستغلال الصحافة ليس قاصرا على الخارجين عنها إن المصيرين الذين يخلقون الأخبار عن طريق كتابة الخطب للشخصيات العامة ثم نشر أخبارها في الصحيفة ، والذين يثيرون المتظاهرين لزيادة مستوى العنف في المظاهرة حتى تنال اهتماما أكبر من الصحيفة ، وكذلك الصحفيون الذين يوجهون أسئلة متفقا عليها سابقا مع المصدر ، أو الذين يعدون المرشح بتغطية واسعة إذا هوشن هجوما قاسيا على خصم معين .. كل هؤلاء الصحفيين يسيئون استغلال وظيفتهم الصحفية .



[هذه الفقرة قد تثير لنا المشاكل .. وهذه تثير الجدل أكثر من اللازم .. لا .. لن
نستطيع أن ننشر ذلك : وهذه الفقرة قد تسيء الى قرائنا : يا الهي : إننا
قد نفقد بعض المعلنين إذا نشرنا هذا الكلام:]

Paul Szep, *The Boston Globe*

« بريشة بول زيپ - من صحيفة بوسطن غلوب »

المادة الثالثة

استقلال الصحفي

على الصحفيين أن يتجنبوا التصرفات غير اللائقة ، أو الظهور بمظهر غير لائق ، وكذلك عليهم أيضا تجنب أي تضارب في المصلحة ، أو ما يدل على هذا التضارب ، وعليهم ألا يقبلوا أي شيء ، ولا يسموا وراء أي نشاط قد يؤثر أو يبدو أنه يؤثر في كرامتهم وأمانتهم .

إن الرجال والنساء الذين يعملون في الصحافة لا يمكن أن يسمحوا لنوافعهم بأن تكون محل شك . إن هدفهم الوحيد يجب أن يكون خدمة القواعد الأخلاقية الأساسية للصحافة ، وهي إعلام الجمهور بأمانة وكفاية بقدر الإمكان بالأحداث الجارية في المجتمع وفي العالم من حولهم . وعليهم ألا يستخدموا هذا الدور المتوط بهم لخدمة أي غرض أو أي هدف آخر .

حسن .. ولكن من الناحية العملية ، ما الذي يشكل تصرفا غير لائق من جانب الصحفي ؟ ، وكيف نعرف أن هناك ضررا ناشئا من تضارب المصلحة بين الصحفي وبين وظيفته ؟

يقول أمين الخزنة في إحدى المقاطعات إنه إذا عرض عليك المصدر الذي تراه كل يوم أن يدفع لك ثمن فنجان القهوة يوميا ، فهل يؤدي ذلك إلى تنازل الصحفي عن أمانته إذا قبل

ذلك ؟ وإذا كان العرض هو شراء شراب بدلا من قدح القهوة .. أو زجاجة كاملة من الويسكى القديم .. أو أن يسمح لك باستخدام الكابينة الخاصة به في الجبل .. فما النقطة التي يصبح الصحفي عندها مدينا لمصدر أخباره بالدرجة التي يمكن اعتباره عندها غير جدير بتغطية هذا المصدر بدون أي انحياز ؟

وإذا تم تعيين الناشر في لجنة الولاية لتحديد أسماء الأنهار والجبال ، هل يمكن الشك في حياد الصحيفة بعد ذلك ؟ وإذا كان هذا الناشر ضمن الأوصياء على جامعة الولاية ، أو كان عضوا في مجلس إدارة شركة محلية لإنتاج الأنوار للماكينات ، أو تم انتخابه في وظيفة عامة .. ففي أي الأحوال يمكن اعتبار أن الناشر قد تنازل عن أمانته الصحفية ، وعن أمانة صحيفته ؟

إن أبسط مدخل للإجابة عن هذه الأسئلة هو استخدام المدخل المطلق . وهناك قصة ضابط البوليس في شيكاغو الذي كان يتحدث عن رجال الدورية الذين سقطوا في إغراء الرشوة فقال : إن الأمر كله يبدأ بسيجار !! ، وهو يعنى أنه متى تم تجاوز الحد الأخلاقي القاصد ، فإن حجم أو طبيعة الرشوة لا يهم بعد ذلك . ووجهة النظر هذه تنعكس على كثير من قواعد الصحف التي تحظر بشدة على الصحفي أن يقبل أي شيء له قيمة من مصدر أخباره .

ولكن استخدام سياسة الخطر المطلق قد تؤدي إلى مواقف مخرجة وغير عملية . مثلا .. المراسل الحربي لا يستطيع أن يغطي القتال في الجبهة دون اللجوء إلى استخدام وسائل الانتقال الحربية للجيش . وعلى مستوى آخر عادي ، هل يتعين

على الصحفي أن يرفض فنجان القهوة الذي يعرضه عليه أمين الخزانة في المقاطعة ، أو يصبر على أن يدفع ثمن غدائه إذا كان يغطي الاجتماع الأسبوعي لجماعة الروتاري ؟ ، إن رئيس قسم الأخبار المحلية يتوقع منك أن تحتفظ بعلاقات ودية مع مصادرك ، وإذا اتخذت موقفا يظهر منه أنك تعتبر نفسك أكثر أمانة وخلقاً من المصدر ، فإن هذا لن يسهل لك عملك معه .

الأخطار الكامنة

وبالرغم من ذلك ، فإن أية معالجة أخرى لهذا الموضوع غير المختل المطلق قد يكون من الصعب العيش معه من الناحيتين الخاصة والمهنية ، إن العمل الصحفي بطبيعته يتضمن مواقف عديدة تتطوى على عدم اللياقة أو على ما يبدو أنه عمل غير لائق ، وهذه هي بعض الأمثلة :

- إن الكتاب الرياضيين الذين يعملون أيضا كمساعدين للحكام لتسجيل الأهداف في مباريات لعبة البيزبول ، ويتقاضون أجرا عن ذلك قد يجدون أنفسهم في مواقف معقدة من تضارب المصلحة في أية ليلة ، وقد يسبب لهم ورطة ، والصحفيون الذين يقبلون السفر ، والطعام ، والإقامة من الفرق الرياضية التي يغطون نشاطها يثيرون الشك في عدم انحيازهم .

- وكتاب السياحة الذين يقبلون رحلات مجانية قصيرة إلى جزر هاواي أو إلى البرازيل تمولها شركة طيران ، أو أحد الأماكن السياحية هناك ، قد يشكون قراعم في مدى موضوعية ما يكتبونه عن هذه الرحلات .

- والصحفيون الذين يكتبون عن الطعام يواجهون مخاطر مماثلة ، ففي مسابقة قومية لطهي الفراخ تنظمها شركتان

إنتاج الطعام ، قبل أربعين محمرا (من ستين من المحررين الذين حضروا المسابقة) الطعام - والانتقال ، والشراب ، والإقامة في الفندق على حساب منظمي المسابقة . (وحتى رؤساء هؤلاء المحررين لم يكونوا أكثر حذرا . ففي المؤتمرات السنوية لجمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية في واشنطن تقام عادة حفلات كوكتيل فخمة تنظمها وتمولها شركات إنتاج السيارات . وقد أوقفت هذه الحفلات ، ولكن مازالت هناك حفلات الغذاء ، والمناسبات الأخرى التي تقام لرؤساء التحرير ؛ بواسطة جماعات لها مصالح خاصة تريد تحقيقها عن طريق العلاقات الودية مع رؤساء تحرير الصحف .

- وهناك أيضا رئيس التحرير أو الكاتب الصحفي الذي يقبل دعوة من دولة إسرائيل للقيام بجولة في دول الشرق الأوسط على حساب إسرائيل ، هذا الصحفي قد يعود ولديه فهم أفضل للصراع في المنطقة ، ولكنه سيعود وقد اكتسب انحيازاً لإسرائيل ، أو على الأقل سيبدو منحازاً لمن دفعوا له ثمن رحلته .

- وفي كل عام تقام قرابة ٢٠٠ مسابقة تنظمها مختلف الوكالات التجارية أو جماعات المصالح الخاصة ، وهي جميعا مفتوحة أمام الصحفيين . وهناك جوائز لأفضل مقال عن السيجار ، أو عن الأثاث ، أو صناعة البترول ، وعن منتجات أخرى عديدة أو خدمات أو قضايا معينة . هذه الجوائز تبلغ قيمتها ربع مليون دولار سنويا تدفع نقدا . والسؤال الذي يثور هنا : كم من المقالات تتم كتابتها بطريقة تضمن لها الفوز في هذه المسابقات ؟

ومن المؤكد أنه ليست كل هدية مجانية أو جائزة تقدم بغرض إفساد الصحفي . إن المصورين الصحفيين الذين قاموا بتغطية الأولمبياد الشتوي لعام ١٩٨٠ تلقوا لفافات بها

هدايا من شركة لإنتاج آلات التصوير ، من الواضح أن الهدف هو تشجيعهم على استخدام هذه الكاميرات ، وحفلات الكوكتيل التي تقيمها شركات صناعة الورق في مؤتمرات الناشرين ما هي إلا محاولة لترويج مبيعات ورق الصحف ، وليس الدعاية للشركات في هذه الصحف ، والمسابقات السنوية التي يجريها الاتحاد التجاري تقام بغرض التعرف على الصحفيين المتخصصين الممتازين ، وذلك بعد نشر مقالاتهم ، وليس كحيلة ذكية للتأثير فيما يكتبونه مقدما .

ولكن إذا قبل الصحفيون - بما في ذلك المصورون والناشرون - شيئا ذا قيمة من أي مصدر خارجي ، فإن هذا العمل قد يؤدي إلى افتراض أن شيئا ما أو أن شخصا ما يتم شراؤه . ومثل هذه الافتراضات ثمنها غال لسعة الصحفي ؛ بحيث يجدر به أن يتجنب مخاطرها .

وهكذا ، فإنه في الحالات التي لا يتضح فيها الفارق تماما بين الأمانة وبين عدم الأمانة ، على الصحفي أن يكون قادرا على الإجابة بكلمة لا عن السؤالين التاليين :

هل قبول هذه الخدمة المعروضة (سواء أكانت هدية مجانية أم الاهتمام بطلبات الصحفي أم رحلة مجانية) ستؤدي بالصحفي إلى كتابة القصة عن الذي قدم له الهدية أو الخدمة بطريقة خاصة ؟

وحتى إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بالنفي ، فهل معرفة هذه الخدمة أو الهدية لدى القراء سيؤدي إلى نشوء انطباع لديهم أنني قد بعث نفسي بطريقة أو بأخرى ؟ على الصحفي أن يجتاز هذا الامتحان المكون من سؤالين معا بنجاح « كورقة اختبار » ؛ حتى يبتعد عن المشاكل .

عندما يتورط الصحفي

ليست كل مشاكل تعارض المصالح بالنسبة للصحفي ناشئة عن الهداية المجانية ، ولا هي أيضا قاصرة على كتاب الرياضة والسياحة وصفحات الطعام . فهناك أيضا المحررون الذين يكلفون بكتابة قصص في نواح مختلفة ، ورفساء التحرير والناشرون ، وأصحاب الصحف .. كل هؤلاء لهم مشاكلهم مع تعارض المصالح .

ومعظم هذه المشكلات تنشأ عندما يرتبط الصحفي بطريقة ما مع أشخاص ، أو وكالات ، أو قضايا يقوم بتغطيتها لصحيفة من الناحية الإخبارية .

هذا الارتباط قد يكون عرضيا أو ارتباطا رسميا . وقد يكون الهدف من ورائه روح الشعور بالمسئولية ، وهو أمر يستحق الثناء ، وقد يكون الهدف مجرد الطمع والجشع الشخصي ، ولكن المحصلة النهائية هو ازدياد في الولاء يؤدي في كثير من الأحيان إلى تهديد أمانة الصحفي وكيانه .

إن الأخلاقيات الحميدة والسيئة في هذا المجال يصعب تحديدها . فالصحفيون ليس متوقعا منهم أن يعيشوا حياة مطهرة تماما ، أو أن ينقطعوا عن المشاركة في أي شيء عدا مهنتهم . فهم ينتمون إلى الأحزاب السياسية ، وإلى دور العبادة . وهم - أي الصحفيون - ينضمون إلى مختلف جماعات المجتمع ، وأبنائهم يذهبون إلى المدارس ، وبعض هذه المدارس من النوع العام ، وبعضها خاص ، والأبناء يشاركون في نشاط المدارس والجامعات سواء أكان في المسرحيات التي تقدمها المدرسة ، أم ضمن الفرق الرياضية . وزوجات الصحفيين أعضاء في أندية البريدج . وأزواج الصحفيات أعضاء في أندية الجولف أو الأندية الاجتماعية الأخرى . وقد يشترك بعضهم في المباريات الخاصة بأنديةهم ، ومن الممكن بعد هذا كله تخطيط سيناريو يبدو فيه الصحفي

متورطا في مشكلة تعارض مصالحه هنا مع واجبة الصحفي ،
كما أن اشتراكه وعائلته في مختلف أوجه نشاط الجماعة قد
يشكل تهديدا لأمانته الصحفية . ولكن المخاطر ليست كبيرة
هنا .

غير أنه ما أن يتم تجاوز هذا المستوى حتى تجد نفسك
أمام أسئلة محيرة :

لنفترض مثلا أن المنتخب الصحفي إلى جانب انتخائه إلى
حزب سياسي ، يؤيد بقوة مرشحا معيناً إلى الدرجة التي
يسهم فيها في حملة هذا المرشح الانتخابية ، كأن يلصق على
سيارته منشورات الدعاية للمرشح ، أو أن يصطحب المرشح
في سيارة الصحفي الخاصة إلى اجتماع في الحى . وقد فقد
أحد الصحفيين وظيفته لأنه فعل ذلك .

أو لنفترض أن محررا مكلفا بتغطية حملة مرشحة معينة
وأنه وقع في غرامها ، ولكنه يواصل الكتابة عن حملتها
الانتخابية ، أو محررة تقع في غرام مرشح وتكتب عنه في
الصحيفة ..

أو لنفترض أن محررا صحفيا يساعد مرشحا أو موظفا
عاما بكتابة بياناته الصحفية ، وتقديم النصائح له فيما يتعلق
بالاستفادة من وسائل الإعلام ، لقد كان ذلك شائعا في
الصحافة الأمريكية في الماضي ، ولكنه تصرف غير مقبول
حاليا في معظم الصحف .

وعلى الطرف الآخر من ميزان الأشياء غير المقبولة
للصحفي ، أن يعمل الصحفي في منصب سياسي ، بينما
يظل يعمل أيضا في جريدته . إن الصحفيين الذين يفعلون ذلك ،
وكذلك زملائهم ، وجرائدهم يعتبرون قد تنازلوا عن أمانتهم

بطريقة ميثوس من علاجها

وبرغم ذلك يبدو أن هناك نوعاً من الازدواجية موجودة فعلاً في الصحافة ، ففي المدن الصغيرة كثيراً ما نجد رئيس التحرير أو المنوب الصحفي عضواً في مجلس المدينة ، أو في لجنة الحي ، أو في مجلس إدارة المدرسة . وفي كل من الصحف الكبرى والصغرى نجد أن الناشر يعتبر نفسه مستثنى من قاعدة عدم الجمع بين العمل الصحفي والاشتغال بالسياسة .

إن هؤلاء الصحفيين من شاغلي المناصب العامة قد لا يكونون مسئولين مباشرة عن التغطية الإخبارية للمكاتب التي يعملون بها ، ولكن مجرد مشاركتهم في الشئون السياسية سوف يؤثر حتماً على التغطية الإخبارية لهذه الشئون السياسية بواسطة زملائهم المكلفين بذلك ، وهنا يبدو تعارض المصالح واضحاً بطريقة كلاسيكية .. ولكن لماذا يسمح الصحفيون بحدوث ذلك ؟

إن الصحفيين الذين يشاركون بنشاط في السياسة ، حتى إلى درجة تولي منصب عام ، يدافعون عن هذه المشاركة لسببين ، أولاً .. إن مشاركتهم كما يقولون تتيح لهم نظرة فاحصة في عالم السياسة ، وفهم العمل السياسي يؤهلهم في المدى البعيد لتغطية الأحداث السياسية أو التعليق عليها . وثانياً .. إنهم يقولون إن عليهم التزام - كمواطنين وأعضاء في الجماعة لديهم معلومات كافية - أن يتحملوا جانباً من المسئوليات المدنية . وهم يتساطون : من أكثر منا في المدينة استعداداً لهذا العمل ؟

ولكن معظم الصحفيين لا يقبلون هذه التفسيرات ،
وبالنسبة للمحررين ، ورؤساء التحرير ، والناشرين فإنهم
يرون أن الانغماس في السياسة الحزبية ، أو السعي للحصول
على منصب عام في الانتخابات يعتبر مخاطرة كبرى بالنسبة
لأمانة وسمعة الصحفي ، ولا يجوز الإقدام عليها . والواقع أنه
كما كتب أ . م . روزنتال في صحيفة « نيويورك تايمز » يقول:
« إن الصحفي عليه أن يتخلى عن أي لون من النشاط
السياسي ماعدا حقه في التصويت في الانتخابات . وهذا
هو الثمن الذي ندفعه لكوننا رجال صحافة » .

وحتى في القضايا التي لا غبار عليها

إن ثمن اشتغال الصحفي بعمل آخر غير عمله الصحفي
قد يصبح عاليا عندما لا يكون هذا العمل في السياسة ، وإنما
في الوكالات أو في القضايا المدنية . وبعض هذه الوكالات
أو القضايا قد تكون لا غبار عليها ولا تثير الجدل . وهذه هي
بعض الأمثلة :

- أحد المحررين تم انتخابه رئيسا لجمعية تحسين الحي .
وقد طلب منه رؤسائه في الصحيفة الاستقالة من منصبه ؛ لأنه
قد يتطلب منه اتخاذ مواقف معينة حول قضايا تخطيط الحي
الذي تعطيه الصحيفة .

- انتقد مدير التحرير في إحدى صحف الغرب الأوسط
ناشر الصحيفة في مقال بقسم الشكاوى ؛ لأن الناشر كان
يقود حملة لإقناع المجلس النيابي للولاية ببناء استاد رياضي
من الأموال العامة ؛ بحيث يكون مجاورا لمبنى الصحيفة .

- رفض أحد رؤساء التحرير في صحيفة « لوس انجيليس

تأيمز ، الدعوة الموجهة إليه ليصبح عضواً في مجلس محلي
بهدف إلى الدعوة إلى الحلول السلمية لمشاكل المساواة
العنصرية في مدارس المدينة ؛ لأنه أحس بأن تغطية صحيفة
للمشكلة قد تفقد مصداقيتها إذا أصبح عضواً في هذا
المجلس .

— وفي فلوريدا أسهم عدد كبير من الناشرين بأموال
ضخمة لشن حملة لمعارضة إنشاء كازينو القمار في الولاية .
وقد احتج الصحفيون في صحف الولاية ؛ لأنهم شعروا بأن
حيادهم في تغطية هذه الحملة كان موضع تساؤل بعد موقف
ناشريهم .

وفي هذه الأمثلة ، وفي حالات أخرى كثيرة معاملة لها ،
كان الموضوع الأساسي فيها هو مشكلة تضارب المصالح
وعلمنا رأينا في حالة اشتراك الصحفي في العمل السياسي ،
نجد هنا أيضاً أن هناك وجهات نظر مختلفة حول هذا
الموضوع .

إن بعض رؤساء التحرير والمحريين الصحفيين يرون أن
مفهوم الصحفي المتطهر — والذي يتعين عليه أن يبتعد تماماً
عن أية مشاركة في الوكالات والقضايا المدنية — هو مفهوم
غير واقعي . وكما يقول يوجين باترسون في صحيفة « سان
بتيترزبرج تايمز » : إن علينا جميعاً مسؤوليات مدنية ، وسوف
نصبح مواطنين سيئين إذا لم نعمل شيئاً حيال هذه المسئولية .

وفي الجانب الآخر من النقاش حول هذا الموضوع نجد
هؤلاء الذين يعتقدون أن الأشخاص الذين يقومون بالتغطية
الإخبارية لا يمكنهم — بأي حال من الأحوال — أن يكونوا على
صلة بالقضايا ، أو الأشخاص ، أو المنظمات التي تصنع هذه

الأخبار . ويقولون أيضا إنه لا يوجد شيء اسمه القليل من الحمل (القليل من المشاركة) . وهناك حالة أحد رؤساء التحرير الذي قطع تماما اتصالاته الاجتماعية مع زملائه السابقين في الدراسة بعد أن أصبح لهم مكان بارز في الشئون المدنية والسياسية وفي دنيا الأعمال . وقد فعل ذلك ليتجنب أى احتمال - ولو كان ضئيلا - للتنازل عن أمانته الصحفية .

ومن أجل البحث عن موقف متين يعتبر حلا وسطا يرى بعض الصحفيين أن المسافة فيها الإجابة على هذه المشكلة ؛ فمثلا إذا كان كاتب صحفى رياضى أو رئيس قسم اقتصادى فى الصحيفة يستطيع أن يخدم فى مجلس إدارة جمعية لها هدف اجتماعى بدون أن يلحق الضرر بمصداقية الصحيفة ، فله أن يفعل ذلك . أما المنسوب الصحفى الذى يغطى أخبار هذه الجمعية فلا يجوز له أن يسهم فى نشاطها .

ويرى آخرون أنه يمكن الدفاع عن مشاركة الصحفيين فى النشاط الاجتماعى أو السياسى فى مجتمعاتهم إذا عرف القراء مقدما وبالكامل ذلك . وقد حدث فعلا أن نشرت صحيفة « لوستون تريبيون » - وهى صحيفة يومية فى ولاية أيداهو - ذات مرة وبالتفصيل قائمة بأسماء جميع العاملين فيها فى مجال التحرير ، والذين لهم ارتباطات اجتماعية أو سياسية أوفى دنيا الأعمال .

ولكن من الممكن أن يكون أفضل مدخل عملى لهذه القضية أن يسأل كل صحفى نفسه : لماذا توجه إلى الدعوة للانضمام لمجلس إدارة هذه الوكالة (أو لعضوية تلك اللجنة ، أو الاتحاد أو إلى حملة جمع التبرعات) ؟ . هل لأتبنى قاصر ومؤهل تماما لهذه العضوية ؟ ، أولأن أحدهم يأمل بطريقة ما أن يستغل عملى

في الصحيفة لكي يحصل على تغطية إخبارية مواتية له ، أو لاستغلال الضغط على طرف آخر ، أو لتوفير دعاية غير صحيحة ولكنها مفيدة لهم ؟ إن الإجابة بأمانة عن هذه الأسئلة ستوفر للصحفي العاقل أي توجيه قد يحتاج إليه قبل أن يتخذ قراره بالانضمام إلى هذه الجمعية أو إلى تلك الوكالة .
وهناك أسئلة أخرى مماثلة يجب أن يوجهها آخرون في العمل الصحفي لأنفسهم :

- الناشرون الذين يمتلكون عددا كبيرا من الأسهم في الشركات أو في المصانع التي يغطيها محررو الجريدة .
- رؤساء التحرير الذين تدعوهم وزارة الدفاع لجولات في المنشآت الدفاعية .

- ومراسلو الصحف في واشنطن الذين يتلقون دعوات دائمة إلى الحفلات التي يقيمها الكونجرس في المناسبات الاجتماعية أو الدعوات التي يتلقونها من كبار المسؤولين في الوزارات المختلفة .

إن مشكلة تضارب المصالح أو تعارضها تظهر بكل الأشكال وبكل المظاهر المتخفية في الصحف . وكل من يعمل في الصحافة سوف يواجهها إن عاجلا أو آجلا ..

الصدق والدقة



Bob Englehart, *The Hartford Courant*

« بريشة بوب انجلهارت - من صحيفة ذي هارتفورد كورانت »

المادة الرابعة

الصدق والدقة

إن الحصول على ثقة القارئ هو أساس الصحافة الجيدة . ويجب بذل كل جهد ممكن لضمان أن يكون المحتوى الإخباري للصحيفة دقيقا ، وخاليا من أى انحياز ، وفى نطاق الموضوع ، وأن تغطي القصة جميع الجوانب وتنشرها بعدالة . والمقالات أيضا والتحليلات والتعليقات يجب أن تتمسك بنفس مبادئ الدقة فى التعرض للحقائق مثلما تفعل القصص الإخبارية .. أما الأخطاء الهامة فى تقديم الحقائق ، أو الأخطاء التى تنجم عن الحذف فيجب تصحيحها فورا وفى مكان بارز ..

فى أى عمل سريع الخطى مثل الصحافة ، تعتبر الأخطاء أمرا لا مفر منه . والمحررون الصحفيون يحاولون تجنب هذه الأخطاء ورؤساء التحرير يحاولون القضاء عليها ، والمراجعون يبحثون عنها دائما . ورغم ذلك كله فإن الاسم الخطأ فى الهجاء ، أو العمر الذى جرى تبديله ، أو كلمات المصدر المغريلة (المختصرة) تجد دائما طريقها إلى النشر ، ورغم كل هذه الجهود لمنعها . وهذه الأخطاء تقع عادة بدون قصد ، وترجع ببساطة إلى طبيعة المهنة . ولكن بعض هذه الأخطاء قد يكلف الصحيفة كثيرا ، ويكلف أيضا الأشخاص الذين شوهت صورتهم أو كلامهم فى الصحيفة .

وكما عثر أحد القراء على غلطة في الصحيفة ، فإنها تصبح في نظر هذا القارئ وفي نظر أصدقائه الآخرين أقل جدارة بالثقة : ويتسائل القارئ : إذا كانوا في الصحيفة لا يعرفون كيف يتهجون اسمى بطريقة صحيحة ، ترى كم من الأخطاء الأخرى ترتكبها هذه الصحيفة يوميا ؟ هذا النوع من تآكل ثقة القارئ بصحيفة يتم بطريقة تراكمية . وثمنه غال بالنسبة للجريدة . ان الأخطاء قد تكون مكلفة جدا إذا رفع أحدهم دعوى قذف ضد الجريدة ، فمعنى ذلك لجوء الصحيفة للاستعانة بمحاميين يكلفون الكثير للدفاع عنها ..

ولهذا فإن هناك من الأسباب القديمة ما يؤكد صحة تعليمات وكالة أنباء « انترناشيونال نيوز سرفيس » لمحريها التي تقول : حاول الحصول على الأخبار أولا ، ولكن قبل ذلك احرص على أن تكون الأخبار صادقة وخالية من الأخطاء .. إن الدقائق القليلة الإضافية التي قد يقضيها المحرر في التأكد من الخبر والأسماء والتواريخ والأماكن ومراجعتها تمثل استثمارا سليما في مهنة الصحافة .

ولكن هناك أيضا بعض الانحرافات عن الدقة الصحفية لا يمكن وصفها بأنها أخطاء بدون قصد . وهذه الأخطاء قد تكون لها آثار مدمرة لسعة المؤسسة الصحفية . مثلا :

— نشر محرر كبير ذات مرة في صحيفة بإحدى المدن الصغرى وصفا حيا لمباراة يتصارع فيها الديكة ، وهو عمل غير قانوني جرى في أحد المزارع القريبة . واضطر الصحفي بعد ذلك إلى الاعتراف بأن الأمر كله كان زائفا ، وأنه اخترع القصة . وهكذا اضطرت صحيفة أخرى نقلت القصة عنه إلى حذفها بالكامل ، وحجبها عن القراء في منطقة أخرى ، وحاول

الصحفي الدفاع عن نفسه فقال إن ما وصفه جرى فعلا ، ولكن منذ مدة في مكان ما بالمنطقة ، ولكن هذا الدفاع لم يجد في إصلاح الضرر الذي وقع . وهناك أيضا الصحفيون الذين يتمعنون زيادة الإثارة ؛ فيضيفون كلاما من عندهم إلى نصوص أقوال المصادر ، وهذا يعتبر هو الآخر نوعا من التزييف السيئ السمعة . مثلا :

— نشرت صحيفة يومية في مدينة كبرى عمودا تحت عنوان « العمدة يتكلم » . وقدمت الصحيفة العمود وكأته كلام العمدة وملاحظاته الشخصية فعلا بدون أي تعديل عليه . وكان العمدة محل انتقاد من الصحافة . وكان هذا العمود من إعداد كاتب دائم بالجريدة ، وكان يهدف منه إلى التهمك على العمدة والسخرية منه . ولكن المحاولة فشلت بسبب العنوان غير المنصف الذي صدقة كثير من القراء ، واعتقدوا أن هذا هو كلام العمدة فعلا ..

— بعث مراسلان لصحيفة محلية بموضوع صحفي مع الصور لمزارع أنتج نوعا من المخلل فيه ألوان العلم الأمريكي الحمراء ، والبيضاء ، والزرقاء . والتقطت وكالة أنباء القصة المثيرة ، وقامت بتوزيعها على الصحف التي تتعامل معها . وكان من الواضح طبعها أنها مزيفة من الألف إلى الياء . ووصفها المراسلان بأنها قصة فكاهية ، يقصدان منها نوعا من المبالغة والسخرية ، ولكن الجريدة فصلتهما .

نستسمحكم العفو عن هذا الخطأ

عندما تظهر أية غلطة في الصحيفة — سواء أكانت هذه الغلطة ناتجة من خطأ في الآلة الكاتبة ، أم نتيجة لخدعة وقع

فيها المحرر فإنه يجب أن يكون هناك تصحيح للخطأ فوراً .
ويجب أن يكون تصحيحاً أميناً ، وعليه عنوان مناسب ، وكلماته
صريحة ، ومنشور في مكان بارز ، وألا يوضع التصحيح في
مكان غير ظاهر بالقرب من الإعلانات المبوبة ..

- حدث مرة أن نشرت صحيفة جامعية موضوعاً على
أربعة أعمدة ، وكتب عنوانه ببنت كبير يتهم رئيس الجامعة بأنه
يخفض الاعتمادات المخصصة لخدمات الطلاب حتى « تزداد
المبالغ المخصصة للمربين الرياضيين » . ولم يكن ذلك صحيحاً
بالمرّة ، ونشرت الصحيفة تصحيحاً في اليوم التالي . غير أن
التصحيح كان عبارة عن خبر من فقرتين في الجزء الأخير من
الصحيفة ، وببنت أصغر بكثير جداً . واعترفت الجريدة في
التصحيح أن ما ذكره رئيس الجامعة فعلاً أنه ينوى زيادة
الاعتمادات المخصصة للتدريس على حساب بعض الخدمات
الإدارية ..

- وفي قصة أخرى مشابهة ، نشرت صحيفة قصة
صحفية طويلة عن شاب محلى أنهى تعليمه الجامعي في زمن
قصير جداً . وفي جزء هام من القصة قال المحرر نقلاً عن
الشاب « إن هذا أمر سهل إذا كان لديك عقل ذهبي » وأصبح
الشاب عرضة للسخرية من زملائه ، فشكا إلى الصحيفة التي
نشرت له في الحال تصحيحاً صغيراً للغاية قالت فيه إن
ما ذكره الشاب فعلاً هو : أن هذا أمر سهل إذا كان لديك هدف
معين .

وفي كلتا الحالتين نجد أن الصحيفتين استجابتا فنياً
للالتزام بتصحيح الخطأ . ولكنه لم يكن تصحيحاً سليماً يؤدي
إلى رفع الضرر الذي وقع بصورة مناسبة . ومن الناحية

العملية فإن معظم التصحيحات لا يسهل نشرها في نفس المكان الذي نشرت فيه القصة الأصلية بالضبط ، ولا بنفس بنط العناوين التي استخدمت من قبل في القصة التي تحمل الخطأ . ولكن هناك طرقاً يعرفها الصحفيون ، ويمكن أن تجعل تصحيح الخطأ فعالاً . وقد بدأت معظم الصحف في السنوات الأخيرة في اللجوء إلى هذه الطرق .

وعلى سبيل المثال تخصص الصحيفة أماكن ثابتة لتصحيح الأخطاء ، وتستخدم هذه الطريقة ثلاثة أرباع الصحف الواسعة الانتشار ، ومعظم الصحف الصغيرة أيضاً . وفوق هذه الأماكن يوجد عنوان ثابت يحمل كلمة « تصحيح » بصورة واضحة ، أو ما يشبه ذلك في مكان ثابت يومياً (وايكن في الصفحة الثانية ، أو في نهاية ملخص الأخبار بالصفحة الأولى) . وهكذا تلفت الصحيفة نظر القارئ للأخطاء المراد تصحيحها . وهذه الطريقة تحقق تأكيداً عادلاً للتصحيح بدون الاضطرار إلى وضعه بنفس بنط العنوان الأصلي والمكان الذي نشرت فيه القصة الأصلية التي تحمل الخطأ .

وبرغم ذلك فإن سجل الصحافة من هذه الناحية ليس سليماً دائماً . فقد سألوا رؤساء الأقسام الصحفية في استقصاء أجرى عام ١٩٧٠ عن عدد التصحيحات التي تم إجرائها في صحفهم في شهر . وقال ثلثا الصحفيين إن النسبة تراوحت من تصحيح واحد في الشهر إلى خمسة تصحيحات .

ومن السهل افتراض أن أكثر الصحف تدقيقاً ونظاماً تخطئ أكثر من خمس مرات في الشهر (فصحيفة « وول ستريت جورنال » تنشر ما بين ٢٠ إلى ٥٠ تصحيحاً

وتوضيحا كل شهر) . وفي الوقت الذي تم فيه اجراء هذا الاستقصاء بين كبار الصحفيين ، لم تكن الكثير من الأخطاء قد تم تصحيحها . وفي السنين الاخيرة أصبحت نسبة التصحيح أعلى بكثير من الماضي .

وبعض الأخطاء تقع عن طريق الحذف ، وليس عن طريق الإضافة . وكان هناك تردد واضح من جانب بعض رؤساء الاقسام الصحفية في الاعتراف بالكلام المحذوف ، وخصوصا في الجزء الهام من الخبر ، وحتى إذا كان الحذف قد تم بنية سليمة ، كان الصحفيون يترددون في نشر التصحيح اللازم للقراء .

ومن المفهوم أن معظم الصحفيين يكرهون أن يعترفوا بأنهم أخطأوا . وهم يبررون ذلك بأن معظم الأخطاء تافهة ، وأن الذين يشتكون من الأخطاء هم من النوع الذي يتصيد الخطأ . ولكن بالنسبة للقارئ الذي أصابه الضرر ، فإن هذا الخطأ يعتبر شيئا كبيرا ، ولا بد من تصحيحه . واعتراف الصحفي بكل أمانة بخطئه سيفعل الكثير لإصلاح فجوة الثقة بين الصحيفة وقرائها ، وهي فجوة لا تستطيع الصحيفة أن تتحمل اتساعها .

أنت صحفي غير عادل ومنحاز !

إن تصحيح الأخطاء الصحفية قد يكون أمرا واضحا ، فمن الممكن معرفة مكان الغلط بسرعة ، وتصحيح هذا الخطأ والضرر الناشئ عنه إلى حد ما . أما التعامل مع الانحياز الذي قد يتسرب إلى التقارير الإخبارية فهو أمر أكثر تعقيدا . إن تحديد متى وما إذا كان الخبر منحازا ليس إلا نوعا

من الآراء الشخصية . فالصحفي الذي يحاول أن يعمل باسم جميع قراء الصحيفة ، يختار من المواقف الإخبارية العناصر التي قد تبدو مهمة أو لها تأثيرها في أكبر عدد من القراء . ولكن كل قارئ يرى الأخبار من وجهة نظر شخصية ومدى تأثره بها ، ولذلك فهو يحس بالانحياز عند الصحفي إذا لم يكن الخبر المنشور يتفق مع القيم الشخصية للقارئ أو يدعمها ، وكذلك أولوياته . ومعظم شكاوى القراء من الانحياز الصحفي يرجع إلى هذه المفاهيم ، فهي تقترض عملية « تطويع » للأخبار بدون أن يحدث ذلك فعلا .

وفي حالات أخرى قد تكون الشكوى من الانحياز لها ما يبررها . وفي الماضي اعتادت الصحف أن تعطي المرشحين في الانتخابات لمنصب عام الذين يؤيدهم ناشرو الصحيفة مساحة إخبارية أكبر في صفحاتها ، وكانوا كذلك يحظون بعناوين أكبر لموضوعاتهم ، وفي صفحات الرأي أيضا ، ولكن هذا التلاعب الواضح أصبح أمرا غير عادي اليوم وغير مقبول أيضا . ولكنه ما زال يظهر من حين لآخر . وفي معظم الأحيان يظهر الانحياز بطرق أخرى مختلفة . وعلى سبيل المثال :

— كان السناتور هنري چاكسون من واشنطن قد رشح نفسه لكي يختاره الحزب الديمقراطي ممثلا له في انتخابات الرئاسة ، وألقى خطابا في حشد مؤلف من حوالي ٥٠ شخصا في أحد أندية فلوريدا . والتقط أحد مصوري وكالات الأنباء صورة للحفل من داخل جمهور المستمعين . وظهر في الصورة ثلاثة أشخاص فقط في الصف الأول ، أحدهم غلام صغير فوق دراجة ، وأمامهم مباشرة السناتور وهو يتحدث من على المنصة بحماس شديد . وعندما نشرت الصورة في معظم

أنحاء أمريكا دون التوضيح اللازم ، كان السناتور مثير سخيرية القراء في كل مكان ؛ لأنه لم يتمكن من أن يجتذب أكثر من ثلاثة مستمعين لخطابه ، أحدهم غلام فوق دراجته ، وكانت هناك صورة أخرى للمفعل يظهر فيها العدد الحقيقي للحاضرين ، ولكن اختيار رئيس القسم من الوكالة لهذه الصورة بالذات التي يظهر فيها ثلاثة أشخاص فقط كانت مثار الحديث عن مدى الانحياز الصحفي ضد جاكسون .

- وحدث عند افتتاح المدارس في مدينة بوسطن في الخريف كالعادة ، وعندما كان تحقيق المساواة العنصرية ومنع التفرقة بين الطلبة البيض والسود في هذه المدارس قد بدأ ، كان رد الفعل تجاه هذا الموضوع قد اتخذ أشكالا عديدة . فقد تعاون جميع الأطفال تقريبا دون وقوع أية حوادث . وكان هناك بعض حوادث متفرقة من العنف بين البيض والسود من غير الطلبة . وكانت هناك أيضا مظاهر القبول السلمي للوضع عند بعض الآباء الذين تأثر أبنائهم بسياسة المساواة . ولكن بعض الصور التي تم نشرها أظهرت الذين يلقون الأحجار على البوليس ، والبعض الآخر ظهر فيها الآباء وهم راكعون يبتهلون إلى الله في الصلاة . وكان من الممكن نشر صورتين معا لإظهار التضارب في المشاعر ، ولكن معظم الصحف اختارت بدلا من ذلك أن تبرز صور الذين يلقون بالأحجار في حوادث العنف فقط . وقد أصبح الربط في الصحف بين المساواة العنصرية في أوتوبيسيات المدارس ، وبين حوادث العنف أمرا شائعا في الصحف . وهكذا يساعد رؤساء الصحف بهذه الطريقة على دعم هذه الصورة عند القراء ، وإعطائهم انطبعا مشوها عن الواقع الإخباري لقصة الصدام بين البيض والسود .

— وفي إحدى الحملات الانتخابية كان المرشح الموجود في المنصب هو المستفيد الأول من مؤتمر صحفي . فقد تم تصحيح جميع الأخطاء اللغوية والنحوية ، وضبط فقرات خطابه قبل النشر ، ولكن منافسه لم يحظ بمثل هذه المعاملة . وجاء خطابه في الصحيفة حاويا لجميع أخطائه وخشونة أسلوبه مثلما فعل في الحفل تماما . غير أن القراء الذين حضروا الحفل واستمعوا إلى كلا المرشحين ، وأبركوا أن كلا منهما ليس معصوما من الخطأ ، كان لديهم ما يبرر اعتقادهم أن الصحيفة كانت تتحاز في أخبارها لتفضيل المرشح القديم على منافسه الجديد .

وإذا كانت « الثقة الطيبة » بين الصحيفة وقارئها هي أساس الصحافة الجيدة ، مثلما تقول وتؤكد المادة الرابعة ، فإن المندوبين الصحفيين ورؤساءهم يجب أن يتعلموا كيف يصبحون حساسين لاحتمالات الانحياز في أي جزء من الأخبار التي تنشرها الصحيفة . فقد تؤدي صورة ما ، أو عنوان رئيسي ، أو جملة وصفية في الموضوع ، أو أي واحد من هؤلاء إلى إشعال ضوء « لي » ، الخبير ، وإعطاء القارئ سببا للاعتقاد بأن الأخبار قد تم تلوينها عمدا في هذه الصحيفة .



أصبح مصدر المديونة الذي يعتبره معظم
الناس شخصاً شبيهاً ، بياناً اليوم من
الواضح أنه مجموعة من الأكاذيب لخدمة
الأغراض الشخصية للمصدر ..

Dwane Powell, *The News and Observer*

« بريشة دوين باول - من صحيفة ذي نيوز أند أوبزرفر »

المادة الخامسة

عدم الانحياز الصحفي

ليس معنى أن تصبح الصحافة غير منحازة أن تسكت عن السؤال ، أو أن تمتنع عن الإعراب عن رأيها في مقالاتها . ولكن الممارسة السليمة تتطلب أن يكون هناك فصل واضح بالنسبة للقارئ بين ماتقدمه الصحيفة كتقارير إخبارية ، وبين الآراء . فالمقالات التي تحتوى الآراء أو التفسيرات الشخصية يجب أن يتعرف عليها القارئ بوضوح في صفحة الرأي ..

لقد ظلت أجيال من الصحفيين تتجادل حول حقيقة وقدسية التفرقة بين الخبر وبين الرأي . وازداد الجدل في الخمسينيات والستينيات مع ظهور التقارير الإخبارية التفسيرية للأحداث ، وألوان أخرى من الصحافة « الحديثة » . ولم يكن الحوار أمرا بسيطا بين جانبيين ، فقد ثار الجدل حول مناطق الخلط بين الخبر والرأي أكثر مما دار حول قواعد مطلقة للفصل بينهما . واستطاع معظم المشاركين في الحوار أن يتفقوا على أن الصحافة « القديمة » التي كانت تصر على الموضوعية التامة ، والتفرقة الجامدة بين الناحية الخبرية ، وبين التعبير عن الرأي في صفحات الجريدة ، هذا الموقف في حاجة إلى تعديل . ولكن كان هناك إجماع أقل حول مدى التغيير والتعديل ، وإلى أي اتجاه ينمو هذا التعديل .

ومنذ الأربعينيات واللجنة القومية لحرية الصحافة تحذر من أنه « لم يعد كافيا تغطية الحقيقة بصدق ، ولكنه من الضروري الآن تغطية مدى صدق الحقيقة التي يتناولها الخبر » . ولاحظ جيمس استون الكاتب الصحفي في النيويورك تايمز أخيرا « أنك كصحفي لا تستطيع أن تنشر الحقيقة مجردة فقط ، بل عليك أن تفسرها أيضا » .

وهذه طبعا أحكام مؤقتة تثير الهلع . فكيف تستطيع كصحفي أن تتعرف بطريقة عملية على « صدق الحقيقة » ؟ لقد ظل الفلاسفة قرونا طويلة يصارعون من أجل الإجابة عن هذا السؤال بدون أي نجاح حتى الآن . وعند محاولة شرح معنى الحقيقة المجردة (مع الافتراض أنك سوف تستطيع أولا التعرف عليها) .. فإلى أي مدى سوف تنحوا بعيدا عن التفرقة التي كانت سائدة قديما بين الخبر وبين الرأي دون أن تسيء إلى القارئ ؟

ومن المحتمل - كما يرى كثيرون في صناعة الصحافة - أن المثالية المتمثلة في الموضوعية التامة هي في الواقع شيء غير واقعي . فالمنوبون الصحفيون ورؤسائهم لا يمكن أن تتوقع منهم موقفا سلبيا تماما من الأخبار ، فهذا أمر مستحيل إنسانيا . ولكن هل يعني ذلك أن مفهوم الموضوعية في الصحافة قد أصبح « موضوعة قديمة » ؟ وهل لأن المثل الأعلى ليس في متناول يدك ، فهل معنى ذلك أن تتخلى عن محاولة الوصول إليه ؟

ومما لا جدال فيه أن الأخبار أصبحت معقدة جدا ، وأن القارئ يحتاج بوضوح إلى مساعدة على فهمها . والصحفي يستطيع هنا تقديم مساعدة كبرى ، على شكل تفسير الأخبار

وتقديم الخلفية عنها . ولكن هل يتطلب ذلك أن تمتزج الأخبار والآراء في « هجين » من الصحافة الحديثة ، وأن تقدم إلى القارئ مع تحذيره بأنه وحده المسئول عن ذلك ؟ أليس من حق القارئ أن يعرف الحقيقة عند النشر ؟

الصحفي .. هل هو حارس للأخبار أم مستشار لها ؟

إن الصحفي الذي يحاول أن يصل إلى إجابات معقولة عن هذه الأسئلة المزعجة ، يمكنه أن يحصل على مساعدة من دراسة أجراها عالم الاجتماع موريس جانوتيز بجامعة شيكاغو . فقد اكتشف أن معظم الصحفيين هذه الأيام يميلون إلى اتباع واحد من نموذجين للاعتراف الصحفي : حارس البوابة والمستشار .

والذين يعتبرون أنفسهم من « حراس البوابة » يعتقدون أن عملهم يتطلب « البحث » ، والتأكيد ، وتوزيع ونشر الأخبار التي يرونها ضرورية . إن « حراس البوابة » مازالوا يحترمون مفهوم الموضوعية ، برغم أنهم يعترفون أنهم لا يستطيعون أن يكونوا من « الأطهار » الأنقياء ، ولكنهم يحاولون الاحتفاظ بالفارق بين الخبر وبين الرأي .

أما هؤلاء الذين يتبنون موقف المستشار والمؤيد فيعتقدون أن عليهم التزاما لتلك العناصر في المجتمع التي ليس لها متحدث باسمها ، والتي لا تتوفر لها فرصة الوصول إلى قنوات السلطة . والمثل الأعلى للصحفي المستشار أو المؤيد لقضية ما هو المحامي أو السياسي . وبالنسبة لهم فإن « البحث عن الواقع الموضوعي يؤدي إلى صراع للمشاركة في

العملية الاجتماعية - السياسية عن طريق توفير المعلومات والمعرفة . (موريس جانوتيز في كتاب : النماذج المهنية في الصحافة : « حارس البسابة والمستشار المؤيد » . مجلة « جورناليزم كوارترلى » ، ٥٢ رقم ٤ في شتاء عام ١٩٧٥) .

وفي النموذج الذى يقدمه جاروتيز يبين حراس « البوابه » مخلصين للقاعدة الأساسية الأخلاقية فى الصحافة بضرورة إعلام الجمهور بأمانة وكفاية بقدر المستطاع عن الأحداث فى المجتمع من حولهم وفى العالم . أما المستشارون والتأهصون فيبدون وكأنهم يخدمون هدفا آخر أيضا ، وهو المساعدة على تشكيل الأحداث بغرض تحسين المجتمع .

وبعض الصحفيين عملوا دائما من أجل الغرض الثانى ، ومن هؤلاء كتاب التعليقات والأعمدة ، والآن يطالب المنويون الصحفيون والعاملون فى مجال الأخبار بجزء من هذا الاتجاه أيضا . فما النتائج التى سوف تترتب على ذلك بالنسبة لمؤسسات الصحافة ، وبالنسبة للقراء ؟

اختيار محفوف بالمخاطر

إن السماح للرأى بأن يتسرب إلى أعمدة الأخبار على نطاق واسع هو عمل محفوف بالمخاطر بالنسبة للصحفى . واثناء القرن العشرين كان أقوى سند للصحافة - فى مسعاها لأن يكون لها وضع خاص فى المجتمع - هو السمعة التى تتمتع بها بتقديم تقارير إخبارية دقيقة وغير مشوهة قدر الإمكان . وقدمت الصحف أيضا الرأى على صفحاتها ، ومواد الترفيه ، وكذلك الاعلانات . ولكن كل هذه المواد كان يتم تسميتها بالأسماء المذكورة ، ولقد كانت - وتستظل - تالية فى

الأهمية لوظيفة جمع الأخبار ونشرها .

وإذا تخلت الصحف عن هدف تقديم الأخبار غير المنحازة ، وأصبحت وسيلة لتقديم النصح والرأي مثل صحيفة « ناشيونال ريفيو » وصحيفة « نيوربايليك » ، فإنها بذلك تفقد جانباً هاماً من وظيفتها . وإن يعترف الناس بها بسهولة كوكيل لهم غير منحاز لمراقبة مصادر الأخبار في المجتمع ، وسوف تضعف ثقة القارئ في الصحيفة ، ومن المحتمل أن ينشطر هذا التأييد إلى عدة تيارات ، بعضها مؤيد وبعضها معارض ، مثلما حدث للصحافة الحزبية في القرن التاسع عشر .

وسوف تترك الصحيفة القراء لكي يحاولوا التوصل إلى الحقيقة المقرية عن طريق الاطلاع على التقارير الإخبارية الملونة بالأراء في صحف الرأي ، وتخمين نصف الحقيقة من الألوان المتعددة من الأخبار التي تقدمها ممزوجة بالرأي . وإن يكون ذلك موقفاً جديداً . بل ستكون مثل نوع الصحافة المتاح في عدد كبير من دول العالم . ولكن ذلك سيكون تراجعاً حاداً ومؤسفاً للصحافة عن مفهوم الصحافة المسئولة وغير المشوهة التي نمت في أمريكا عبر الأجيال .

التشويش على الخط الفاصل بين الخبر والرأي

ومن أجل هذا تبقى أسباب مسعولة لما تذكره المادة الخامسة التي تطالب الصحفيين بالمحافظة على « تمييز واضح » يتيح للقارئ التفرقة بين التقارير الإخبارية وبين الرأي . وعلى الصحفيين - القدامى والجدد - أن يظلوا على حذر من الممارسات التي تشوش على هذا التمييز . وإليك بعض الأمثلة:

- يلجأ بعض الصحفيين إلى الحيل التي يتبعها كتاب القصص ، وذلك في محاولة لجعل موضوعاتهم أكثر حيوية ومعنى . فهم يعيدون بناء فقرات في القصة الصحفية بحيث تتحول إلى حوار بين أشخاص الخير ، برغم أن الصحفي ليس لديه أي دليل على وجود هذا الحوار ، ويبدو الحوار ممثلاً ، ومن المحتمل وقوعه في نظر القارئ ، ولكن في الحقيقة لا توجد وسيلة للتأكد من أن الحوار قد حدث .

ويخترع صحفيون آخرون شخصية معقدة في القصة الخبرية يقدمونها على أنها شخصية حقيقية في الحياة ، ولكنها في الواقع أجزاء مستنثارة من الطرق والتجارب لأشخاص آخرين في الحياة . ويقوم الصحفي بتجميع هذه الأجزاء معاً في التركيبة المعقدة التي يرى أنها تمثل وتخدم القصة في شخص بطل الرواية أو كوسيلة لنقل أحداث القصة الخبرية بطريقة أكثر إمتاعاً . ولكنها تمثل تناولاً للقصة الخبرية صحيحاً في جزء منه ، وخيالياً في جزء آخر من القصة . هذه الأساليب ليس لها مكان في أعمدة الأخبار ، فهي تخدع وتغش القارئ .

وهناك صحفيون جدد يتبعون مايسمونه « التناول التبادلي » . فهم يعملون مع افتراض أن الصحافة التقليدية القديمة ظلت طويلاً تقدم الأخبار من وجهة نظر القوى المهيمنة على المجتمع . فهي دائماً تذكر الأخبار نقلاً عن المتحدث الرسمي ، وهكذا لا ينعكس على الأخبار سوى مايقوله المؤسسة المسيطرة في المجتمع ؛ ولهذا فإن هذا النوع من صحفيي « التناول التبادلي » الجدد يتعمدون التركيز على نواح جديدة في

الأخبار لم تتم تغطيتها في الماضي . وهم بهذا لا يسعون إلى تقرير إخباري متوازن ، وإنما إلى تقرير « غير متوازن » بطريقة تهدف إلى تعويض ما جرى من حذف في الماضي . وهذا نوع من التأكيد الإيجابي في أعمدة الأخبار ، وتترتب عليه آثار اقتصادية وسياسية أكثر مما هي آثار عرفية أو تتصل بالجنس أو اللون . ولكنهم في النهاية سوف يقتصرون حتماً في خطأ تشويه انسياب الأخبار الجارية .

ولكن الصحفيين القدامى والجدد معا يستمتعون بممارسة طريقة لنشر الأخبار تقع في المنطقة الرمادية بين نظرية التفسير والكذب الصريح ، وهي طريقة « تزايد الاعتماد على المصادر المجهولة » .

فالأخبار الواردة من العاصمة واشنطن غالباً ما تنشر منسوبة إلى « مصادر قريبة من وزارة الخارجية » ، أو أن « أحد مستشاري الرئيس قال » .. « أو يعترف مؤيدو حاكم الولاية سرا أن .. » ، وما إلى غير ذلك من المتحدثين الذين لا وجود لهم ولا أسماء محددة . ولا تجد في القصة الخبرية كلها أي مصدر حتى تستطيع أن تثق به . ومن الضروري أحياناً ، وقد يكون من المفيد ، أن يستغل الصحفي المعلومات التي حصل عليها بشرط عدم نسبتها إلى مصادرها الحقيقية ، ولكنه من السهل جداً أن يسقط المرء في الإغراء بإمكان خداع القارئ بمثل هذه المعلومات . فالتصريحات المنسوبة إلى مصادر مجهولة يمكن إعدادها بطريقة تجعلها أكثر إثارة وإمتاعاً . وكذلك يمكن « فبركتها » من البداية إلى النهاية بحيث تناسب موقفاً إخبارياً معيناً بحيث تؤكد المنطق الذي تستند إليه القصة . ومثلما رأينا في حالة الشخصية المركبة ، فإن

هذه القصص تخدع القراء بظواهرها الذي يوحي بالحقيقة ،
 فقد يبدو أن أحدا ذكر هذه التصريحات ، وفي سياق القصة
 تبدو وكأنها فعلا صادرة على لسان أحدهم . ولكن كيف يعرف
 القارئ ما إذا كان هناك حقا « مصدر قريب إلى .. » أو « أحد
 مستشاري البيت الأبيض » خلف هذه التصريحات المنسوبة
 إليهم ؟ وهل يمكن أن يكون الصحفي قد أضاف إلى القصة
 من عنده بعض التعليقات المصنوعة لكي يعطي القصة مزيدا
 من القوة والإثارة ؟

إنه من الأفضل بكثير التعامل مع تصريحات حقيقية نقلا
 عن مصادر معروفة بالاسم ، حتى يصبح في استطاعتها
 الشكوى إذا أقدم الصحفي على تشويه كلامهم . وهكذا يصبح
 لدى القراء نوع من الضمان بأنهم يحصلون على أخبار
 صادقة . إن ظهور الصحيفة بمظهر عدم اللياقة في سرد
 الأخبار قد يضر بأمانتها إذا هي لجأت إلى المصادر المجهولة
 مثلما يحدث عندما تفقد الصحيفة مصداقيتها في حالة
 تضارب المصالح في التغطية الخيرية .

كتابة القصة الخيرية

بإنصاف



Jeff MacNelly, *The Richmond News Leader*

« بريشة جيف ماكينالي - من صحيفة ذي ريتشموند نيوز ليدر »

المادة السادسة

كتابة القصة الخبرية بإنصاف

يجب على الصحفيين أن يحترموا حقوق الأشخاص الذين لهم علاقة بالأخبار ، وأن يراعوا المعايير المشتركة للأمانة والشرف ، وأن يكونوا مسئولين أمام الجمهور عن عدالة وبنية تقاريرهم الإخبارية .

والأشخاص الذين يتم اتهامهم علنا يجب إعطاؤهم حق الرد في أقرب فرصة .

والجهود التي يقدمها الصحفي بالحفاظ على سرية مصادر أخباره لابد من الوفاء بها مهما كان الثمن . ولهذا السبب يجب ألا يقدم الصحفيون هذه العهود باستخفاف . وما لم تكن هناك حاجة واضحة وملحة للحفاظ على ثقة المصادر في الصحفي ، فإن مصادر هذه الأخبار يجب الكشف عنها .

عند كتابة الأخبار على الصحفي أن يقدر ما إذا كان سينتشر المعلومات التي قد تتسبب في ألم أو إحراج للأشخاص المتصلين بهذه الأخبار مباشرة أو بطريقة غير مباشرة . وأحيانا تكون حاجة الرأي العام إلى معرفة حقيقة الحدث واضحة بدرجة يمكن معها التفاضل عن الحساسية بالنسبة للأشخاص الذين سيتأثرون بالخبر . وفي حالات أخرى أقل وضوحا على الصحفي أن يزن الموقف ، مثلما

يفعل القاضى فى المحكمة ، وأن يقرر ما إذا كانت القيمة الخبرية للقصة لها الأولوية على حق الشخص فى السرية . كما أن الصحفي الذى يواجه موعدا محددا للطبع عليه أن ينتهى من عملية التفضيل هذه وأمامه وقت أقل بكثير جدا من ذلك المتاح أمام القاضى فى المحكمة لكن يصدر حكمه .

وبعض العاملين فى قسم الأخبار يحاولون تجنب هذه المسئولية . وهم يلجأون إلى فلسفة الصحفي تشارلز دانا فى القرن التاسع عشر التى تقول : كل ما سمع به الله أن يحدث فى هذه الدنيا ، فإن دانا على استعداد لنشره فى صحيفته . ولكن إلقاء المسئولية على السماع فى نشر هذه الأخبار يعتبر مدخلا سانجا للغاية . إن مسئولية اتخاذ قرارات صعبة تقع على كاهل المندوبين الصحفيين ورؤسائهم فى الجريدة .

هل هذه أخبار .. أم استغلال ؟!

إن مواجهة هذه المسئولية يؤدى إلى الانتباه إلى مشاكل أخلاقية أكثر عددا وأكثر تعقيدا من أى موضوع آخر فى العمل الصحفي ونظرة إلى بعض هذه القضايا سوف تكشف مدى اتساع وصعوبة هذه المشاكل :

لقيت فتاة من مدينة على الساحل الغربى الأمريكى مصرعها فى حادث حريق شب قبرا فى حرم جامعة فى ولاية أخرى كانت الفتاة تدرس فيها . وجاء فى القصة التى نقلتها وكالة الأنباء أن جثة الفتاة تم العثور عليها فى الساعة الخامسة والنصف صباحا فى منزل لإقامة الطلبة اشتعلت فيه النيران . فهل يجب على صحيفة المدينة التى جاءت منها الفتاة أن تذكر الظروف التى أدت إلى مصرعها ، أو تذكر فقط أن

النار شبت في منزل الطلبة بالحرم الجامعي وتوفر على أسرة الفتاة الحزينة بعض التفاصيل الإضافية المؤلمة لهم ؟ إن رئيس قسم الأخبار هنا قرر أن ينشر القصة كاملة . ويرر ذلك بأن التفاصيل سرعان ما سوف يعرفها الناس بطريقة أو أخرى ، وأن تخفيف القصة لن يخدم سوى غرض ضئيل ، وقد يعتبر خرقا للمسئولية الصحفية .

— وهناك قرار آخر أكثر صعوبة واجه رئيسا آخر لقسم الأخبار . فقد اغتيلت فتاة في واشنطن العاصمة . وتم ذكر الحادث في صحيفة البلدة التي تنتمي إليها أسرة الفتاة . وبعد ذلك نشرت صحيفة يومية في واشنطن تقريرا مفصلا عن الحادث . ويكشف التقرير عن أن الفتاة كانت تعمل عاهرة عندما لقيت مصرعها . وكان السؤال : هل تنشر صحيفة البلدة نفس القصة أيضا ؟ لقد نشرتها الصحيفة فعلا ، وانهاالت على رئيس التحرير رسائل ومكالمات تنتقد تصرفه من القراء الثائرين الذين اتهموا الصحيفة بالجري وراء الإثارة المنقطة . ولكن معظم زملائه الذين علقوا على ذلك أيدوا قرار رئيس التحرير ، وقالوا إن الطريقة التي أدت إلى مصرع الفتاة كانت جزءا ضروريا من القصة ، ورغم أنها سوف تلحق الصدمة والألم بأسرة الفتاة وأصدقائها على وجه الخصوص ،

— والحيرة حول نشر سبب الوفاة ، وهل يجب ذكره في قصص النعي بالجريدة هي موضع تساؤل يثار كل يوم تقريبا أمام المندوبين ورقسائهم في الصحيفة . ولا تقتصر هذه الحيرة على أسباب الوفاة في الجرائم المفجعة . فإذا كانت القصة الخبرية عن وفاة في حادث أو بسبب العنف ، فإن السبب طبعا

سيكون جزءا هاما في القصة . ولكن معظم الوفيات تنجم عن أمراض ، وفي معظم الحالات تفضل الأسرة عدم ذكر طبيعة المرض الأخير الذي أدى إلى الوفاة في الخبر . غير أن القراء لديهم اهتمام كبير بمعرفة سبب الوفاة . وهم يريدون معرفة الأمراض التي تؤدي إلى وفاة معارفهم وزملائهم . وبالرغم من عنصر اهتمام القراء هذا ، فإن كثيرا من الصحفيين يحترمون رغبات الأسرة كنوع من المجاملة ، ويحذفون سبب الوفاة ، إلا إذا كانت هناك أسباب قوية ترغم الصحفي على تجاهل طلب الأسرة (مثل انتشار وباء أو أي تهديد آخر للصحة العامة ، أو قرار الطبيب الشرعي الذي يشرح أسباب الوفاة) .

... كانت فتاة في الرابعة عشرة من عمرها تحتضر بمرض السرطان . وكانت أمز رغبة لها أن تزور مصيفا على الساحل بعيدا عن بلدتها في الغرب الأوسط بأمريكا . وأمكن تحقيق هذه الرغبة بواسطة فاعل خير . وسافرت الفتاة وأمها إلى المنتجع الساحلي . وكان الموقف مشحونا بالعواطف الجياشة ، والاهتمام الإنساني بالقصة . وطبقا لأي مستوى أو معيار كانت قصة الفتاة تحتاج إلى تغطية إخبارية . ولكنها لقيت ما هو أكثر من ذلك .

وطوال أسبوعين ظلت صحيفة المنتجع الساحلي تتابع أخبار الفتاة يوما بيوم بالصور والكلام . وظهرت عند وصولها إلى المطار وهي تتلقى التحية من مستقبليها . وظهرت أيضا وهي تزور الشاطئ ، وتركب حصانا ، وتقف أمام عدسات التصوير مع الراقصين في ملبى ليلي . وعندما تدهورت حالتها تم تصويرها في المستشفى وهي جالسة في السرير تحيي زوج أمها الذي جاء بالطائرة حتى يراها للمرة الأخيرة .

ووصل أيضا فاعل الخير الذي تكفل بالنفقات ، والتقطت لهما صور في المستشفى ، وكانت الصور تكشف رأسها الذي أصابه الصلع بعد أن سقط الشعر نتيجة للعلاج الكيميائي للسرطان ، وقلت العناوين الكبيرة للمصحف تتحدث يوميا عن هذه المأساة الحزينة .

ووصفت التقارير الأخيرة كيف غادرت مطار المصيف وهي في حالة إغماء تقريبا ، وكيف ماتت في سيارة الإسعاف التي كانت تحملها من مطار بلديتها إلى منزلها .

وقد كانت قصة صحفية تثير الذموم منذ البداية وحتى نهاية القصة . كما أنها كانت أيضا نموذجا كلاسيكيا لاستغلال الصحافة للمآسي الشخصية . وهذه سقطة أخلاقية ليس مسئولا عنها الصحفيون في البلدة الساحلية فقط ، بل أيضا الصحف الأخرى العديدة في أمريكا التي نشرت قصص الفتاة وصورها التي حملتها إليها وكالات الأنباء .

وهناك عديد من الحالات التي تتضمن استغلال وسائل الإعلام للأطفال وأقارب المشاهير ؛ فعندما يقع ابن أو ابنة ممثل أو عمدة المدينة في مشكلة بسيطة مع القانون ، فإن قصة هذا الخبر تعتبر مثيرة للقراء حتى لو لم تكن تستحق سطورا واحدا إذا لم يكن الابن أو الابنة قريبة لأحد المشاهير . ولكن ماذا عن خرق خصوصية الشخص ؟ ، وماذا عن الاستغلال غير العادل لقرابة الشخص لأحد المشاهير فقط من أجل الأخبار ؟

— علم محرر في جريدة يومية أن ابن عضو في مجلس الشيوخ الأمريكي يعاني ضائقة مالية ، وأنه يحصل على كوپونات الطعام التي تقدمها الدولة للفقراء . ولم يكن هناك

شيء غير قانوني حول الوضع ، ولكن حقيقة أن ابن سناتور أمريكي يصل به الحال إلى هذا الوضع كانت تشكل قصة خبرية لها قيمتها . وهكذا أبرزت الصحيفة القصة ، واحتج السناتور مشيراً إلى أن ابنه شاب بالغ يعيش حياته الخاصة ، وأن ما يفعله ابنه أو ما لا يفعله لا علاقة له بمنصب أبيه العام في الكونجرس . وقد اعترف مسئول الصحيفة في قسم الشكاوى بعد ذلك في مقال نشرته الصحيفة أن نشر قصة ابن السناتور كان قراراً خاطئاً . وكتب يقول : في مذكرتي لرؤساء الأقسام حول هذا الموضوع قلت إن هذه القصة تدل على أن الرغبة في فضح الناس قد أصبحت شيئاً عارماً ..

- وفي حادث آخر تم إلقاء القبض على ابنة سناتور آخر . وكانت تهمة بسيطة وهي تناول مخدرات . ولكن الأمر تحول إلى مانشيتات (عناوين رئيسية) في الصحف ، غير أنها كانت في الواحد والأربعين من عمرها في ذلك الوقت ، ولم تكن طفلة في منزل والدها السناتور . وحتى لو كان عمرها ١٤ سنة بدلا من ٤١ سنة ، فهل كان القبض عليها يصبح خبراً بارزاً هكذا ؟ ومن ناحية أخرى إذا تورط قريب لعضو مجلس الشيوخ في نشاط يؤدي إلى إفساد فعالية السناتور كرجل عام يخدم المجتمع ، فإنه مما لا شك فيه أن هذا الأمر يتطلب النشر . وكذلك السياسيون الذين يستعرضون عائلاتهم أثناء جولاتهم الانتخابية كوسيلة لاجتذاب أصوات الناخبين يقللون ويضعفون كثيراً من أية مطالب لهم فيما بعد ، بالحرص على أمورهم الشخصية بالنسبة لنفس أعضاء الأسرة التي تشاركهم في الحملة الانتخابية .

أين يتوقف الصحفي ؟

إن طبيعة الصحافة التي تتعمق في التحري عن المعلومات ، وهي « الموضحة » السائدة بعد فترة ووترجيت ، تجعلها تمس أو تؤثر في حياة الأشخاص الذين في الأخبار . كما أن كل المعلومات تقريبا التي تحصل عليها الصحافة وهي تتبع الأخطاء ، والفساد من المؤكد أنها سوف تلحق الأذى والمعاناة بأحد الأشخاص عندما يتم نشرها . وفي معظم الحالات فإنه لابد من نشر هذه المعلومات ، وذلك من أجل المصالح العام . ولكن بعد أن تنتهي عملية الصيد ، فإن الصحفيين ورؤسائهم يجدون صعوبة أحيانا في تقرير إلى أي مدى يستمررون في الحملة ، ومتى يتوقفون .

- حدث أن رؤساء قسم الأخبار في إحدى الصحف اليومية حصلوا على معلومات تفيد أن أحد أعضاء نقابة عمالية كانت تقود إضرابا أدى إلى توقف العمل في أحد المصانع الكبرى في المجتمع ، هذا العضو كان في وقت من الأوقات عضوا في الحزب الشيوعي الأمريكي . وكان بعضهم يبحث الصحفيين على نشر هذه المعلومات التي قد تؤثر في سمعة الزعيم العمالي ، وتنتهي الإضراب . واكتشف المحرر الذي كلف بالتحري عن المعلومات أنها فعلا دقيقة ، غير أن صلة الزعيم العمالي بالحزب الشيوعي لم تدم طويلا ، وانتهت منذ سنين عديدة ، وقرر الصحفيون أن الصلة بين الزعيم العمالي والحزب سابقا ليست جزءا مشروعا من الموقف الحالي من الناحية الخبرية عن الإضراب ، ولذلك تقرر عدم نشر المعلومات .. وقد اتخذ القرار بالرغم من أن رئيس مجلس

إدارة المصنع الذي جرى فيه الإضراب كان عضوا أيضا في مجلس مديري الصحيفة التي حصلت على المعلومات .

— كان بعض الصحفيين يتابعون أخبار جماعة خبيثة معادية للسامية في المدينة ، واكتشفوا أن أحد زعماء الجماعة مولود لأبوين يهوديين ، وأنه تربى أيضا على الديانة اليهودية . ثم تغيرت معتقداته بعد ذلك بعدة سنوات ، وانضم إلى الجماعة العنصرية . وأخفى عن أعضاء الجماعة خلقيته وهو يترقى فيها حتى أصبح من زعمائها . وعندما أبلغه الصحفيون أنهم كشفوا جنوره ، وأنهم ينوون نشر ذلك توصل إليهم ألا ينشروا القصة . وقال إنها سوف تهدم المستقبل الذي يبنيه لنفسه كما هدد بالانتحار إذا تم نشر القصة . وتشاور الصحفيون مع رؤسائهم ، وتقرر نشر الموضوع . وعندما نشر الموضوع فعلا انتحى الرجل . وتمسك المحررون وروساؤهم فيما بعد بقرار نشر القصة ؛ لأنها تحمل قيمة إخبارية ، وأن نشرها يخدم الرأي العام . وأيد الصحفيون في مختلف أنحاء أمريكا هذا القرار بصفة عامة ، غير أن بعضهم كان يرى أن الصحفيين كان عليهم تحذير طبيب الرجل قبل المضي في نشر القصة .

ويتذكر الصحفيون في صحيفة أخرى حادثين استشاروا فيهما الأطباء حول تهديدات مماثلة بالانتحار من أشخاص كانوا سيظهرون في قصص إخبارية بالصحيفة . وفي كلتا الحالتين رفض رؤساء قسم الأخبار نشر الموضوع ؛ لأن الأطباء ذكروا أن الانتحار احتمال وارد فعلا .

— كان أحد الصحفيين يعد موضوعا عن خلفية رجل أعمال يبلغ من العمر ٧١ عاما . وكان الرجل قد قدم لتوه

تبرعا بمبلغ نصف مليون دولار لجامعة محلية . وأثناء متابعة القصة اكتشف المحرر أن المتبرع قضى فترة في السجن عندما كان شابا لاتهامه وإدانتته بالتزيف والسرقة . وبعد خروجه من السجن قضى حياة ناجحة ولاغبار عليها كمدير أعمال وكرب أسرة . وتسأل المحرر : هل ينشر هذه الهلوة في حياة الرجل وهو صفيير السن ؟ وهل هي ضرورية أو مشروعة وهو يكتب عن الموقف الحالي بعد تبرع الرجل بهذا المبلغ ؟ والذي حدث أن فترة السجن التي قضتها الرجل لم تظهر في القصة فقط ، بل كانت العنوان الرئيسى للقصة . وقد وجه انتقاد حاد للصحفيين الذين اتخذوا قرار النشر من المواطنين في المدينة ، ومن زملائهم الصحفيين في مختلف أرجاء أمريكا . وكان من رأى الذين انتقدوا هذا العمل أن هذا موقف كان يجب فيه مراعاة الحساسية بالنسبة للأشخاص الذين سيتأثرون بالخبر أكثر من القيمة الخيرية للموضوع .

الصفات والألقاب المستخدمة في الخبر

إن أحد الواجبات الأساسية للمحرر الصحفي هو اختيار الألقاب والصفات للتعريف بالأشخاص الذين تتناولهم القصة الإخبارية . ومع الاختيار يجب مراعاة ما سوف يؤثر على حساسيات القراء .

وفي مرحلة سابقة عندما كان لقب مثل « مسستر » أو « مس » أو « مسز » (السيد أو الأنسة أو السيدة) شائعة الاستعمال في الصحف، كانت بعض صحف الولايات الجنوبية تمارس عادة حذف هذه الألقاب إذا كانت تتعلق بأشخاص

سود في القصة الخيرية . أما الآن فقد تم وقف هذه التفرقة البغيضة بعد إدانتها . و منذ وقت ليس ببعيد كان المحررون ينشرون صفات في الموضوع مثل « شقراء ممشوقة القوام كشجرة الصنصاف » ، أو « رئيسة مضيغات جسمها حافل بالانحناءات المثيرة » . ولكن يحاول كل كتاب الأخبار تقريبا تجنب هذه المبالغات المسيئة لأصحابها ، غير أنه مازالت هناك بعض الإشارات الجنسية الأخف ضررا موجودة في القصص الصحفية .

ولا تستخدم الصفات التي تكشف جنس الشخص أو لونه في القصة إلا إذا كان ذلك ضروريا لمعنى القصة . وتتبع معظم الصحف هذه الطريقة . وعندما يبحث البوليس عن مجرم فإن الوصف يجب أن يكون كاملا (مطلوب القبض على شاب أبيض في العشرين من عمره يرتدى ...) . ولكن عندما يفوز أحد أبطال الجولف في مسابقة ، أو عندما يحصل طالب على منحة دراسية .. فإن ذكر اللون والجنس هنا لن يعتبر ضروريا كجزء من التعرف على الشخصية في الخبر .

ورؤساء التحرير الذين جربوا سياسة كتابة الصفة العنصرية للأشخاص في كل قصة تذكر إنجازا كبيرا لأحد أعضاء الأقليات في المجتمع اكتشفوا أن هذه الطريقة لا ترحب بها جماعة الأقلية ، ولا القراء الذين ينتمون إليها كما توقع الصحفيون . فقد اعتبرت هذه الطريقة مثل لفظة تعتبر تنازلا من جانب الصحيفة .

وفي محاولة تجنب استخدام الصفات العنصرية التي لا داعي لها في القصة ، فإن المحررين يبالغون في ذلك أحيانا لدرجة أنهم يحذفون من القصة بعض الصفات التي قد تكون

مفيدة في الخبر . وفي أحد هذه الأمثلة أطلق المحلفون في ولاية نورث كارولينا « متهمين اثنين من النازيين ، وأربعة من أعضاء جماعة « كوكلوكسى كلان » المعادية للسود . وكانوا متهمين بقتل خمسة من مؤيدي حزب العمال الشيوعي . وذكر تقرير إحدى الصحف القصة بون إشارة إلى جنس المتهمين ولا الضحايا . ولكنها ذكرت في القصة المنقولة عن وكالة الأنباء أن المحلفين في القضية كانوا جميعا من البيض . وكانت هذه الإشارة - بالإضافة إلى أن الأحداث وقعت في الجنوب ، واشترك أعضاء كوكلوكس كلان فيها - قد جعلت معظم القراء يفترضون أن ضحايا حادث إطلاق الرصاص هم من السود ، وأن المتهمين من البيض . والواقع أن أربعة من الضحايا كانوا من البيض ، وواحد فقط من السود . وهكذا فإن استخدام القليل جدا من الأوصاف العنصرية في القصة الخبرية قد يؤدي في بعض الأحيان إلى إلهاب التوتر بدلا من تخفيف حدته .

ولا يقابل الصحفيون مشاكل حساسة للتعريف بالأشخاص في الخبر عند ذكر صفاتهم العنصرية فقط بل في مواقف أخرى .

فعندما نجح أحد المحاربين القدماء في إنقاذ حياة الرئيس فورد من محاولة لاغتياله في سان فرانسيسكو عام ١٩٧٥ ، كتبت صحيفة عن الرجل تقول في أعمقها الإخبارية إنه شاذ جنسيا . والتقطت معظم صحف أمريكا القصة . واستاء الرجل من كشف شيء يخصه ، برغم أن هذه الحقيقة كان يعرفها المتصلين به في جماعة الشواذ في المدينة . إلا أن أقاربه خارج سان فرانسيسكو لم يكونوا يعرفون أنه من

الشواذ جنسيا حتى ظهرت هذه الحقيقة في الخبر . وشكا الرجل أن هذا يعتبر خرقا لا مبرر له لأحد شئونه الخاصة .

غير أن كاتب الصحيفة الذي استخدم زاوية الشنوذ الجنسي في القصة أحس أنها ضرورية للخبر : لأنها قدمت تفسيراً محتملاً لأسباب امتناع البيت الأبيض عن تقديم الشكر رسمياً للمحارب القديم الذي أنقذ حياة الرئيس . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن بعض المتحدثين باسم جماعات الشواذ في سان فرانسيسكو كانوا متحمسين للكشف عن شنوذ الرجل أمام الرأي العام من القراء ، لأن ذلك سيحسن صورة الشواذ أمام المجتمع : لأن واحداً منهم أصبح بطلاً معترفاً به بين صفوفهم ، ولكن هل كل هذه العوامل ترجح نشر المعلومة وتجاهل حساسية الشخص لكشف هذه الحقيقة عنه ؟

إن أسئلة كهذه لم تكن تواجه كثيراً الأجيال السابقة من الصحفيين ، ولكن في الجو الاجتماعي السائد اليوم تثار هذه الأسئلة فعلاً ، ويتزايد مستمر ، وفي محاولة مواجهتها يحاول المحررون ورؤسائهم استخدام قاعدة « علاقة المعلومات بالموضوع » : فإذا كانت حقيقة الشنوذ الجنسي مثلاً لشخص في الخبر تثير ضرورية فهم القصة ، فإنه يجب ذكرها . وهكذا إذا كان ضحية جريمة قتل قد لقي مصرعه بالرصاص لأنه حاول إغراء رجل آخر ، فإن الشنوذ الجنسي هنا يعتبر جزءاً من القصة . ولكن إذا كان نفس الضحية قد لقي مصرعه على أيدي لص صائده في المنزل ، فإن الشنوذ الجنسي هنا لا علاقة له بموضوع الخبر ولا أهمية له في الخبر .

ولكن ليست كل الفروق واضحة بهذه الدرجة . وفي بعض الأحيان يجد الصحفيون أن مقياس « العلاقة بين المعلومات

والموضوع ، لا ينطبق بسهولة على حالات أخرى . مثلا :
 رشح أحد الشواذ جنسيا نفسه لمنصب في بلدية سان
 فرانسيسكو . ولم يخف الرجل شنوده ، بل على العكس فإنه
 كان يحاول إقناع أصوات الشواذ العديدين في المدينة لتأييده .
 وهنا لم يجد المحررون صعوبة في تغطية حملته الانتخابية .
 ولكن لنفترض أن أحد الشواذ رشح نفسه في إحدى مدن
 الغرب الأوسط ، ولنفترض أنه يعتبر شنوده الجنسي شيئا
 خاصا به ، ويحاول أن يتجنب نشره . هل يجب وصفه بأنه
 شاذ في الأخبار التي تتناوله أثناء الحديث عن ترشيحه ؟ وهل
 من حق جمهور الناخبين أن يعرفوا هذا عنه بغض النظر عن
 رغبته في إخفائه ؟ وهل هناك فرق إذا كان الرجل يرشح نفسه
 لمنصب في مجلس المدينة أو لمنصب حاكم الولاية ؟ .. أو
 لمنصب رئيس أمريكا ؟ ليست هناك إجابات سهلة لهذه الأسئلة
 سواء بإجماع الصحفيين ، أو عن طريق قاعدة يتفقون على
 تطبيقها . والمدخل الوحيد العاقل لهذه المشكلة هو أن يزن
 الصحفي بضمير حي القيم والظروف المتعلقة بالموضوع ، وفي
 كل حالة على حدة .

المشاكل الناشئة عن الصور

إن الحاجة إلى تقدير القيم في العمل الصحفي غالباً
 ما تنشأ أمام المصورين الصحفيين ، ومسئول نشر الصور في
 الصحيفة . وهم يسألون أحيانا : هل يجب نشر صورة الحادث
 ذات القيمة الخبرية العالية برغم أنها يظهر فيها جسد الضحية
 ممزقا بشكل مزعج ؟ وهل يجب نشر الصورة المثيرة والمحرنة
 لامرأة يظهر الرعب على وجهها عندما تكتشف جثة زوجها

عقب اغتياله ؟ .. أو هل يجب وضع هذه الصورة في الملفات ، وعدم استخدامها لأنها تستغل آلام شخص آخر في موقف مؤلم ؟ .. هل يجب نشر سلسلة الصور التي يظهر فيها تعذيب وإعدام الثوار الشيوعيين كدليل على وحشية حرب الصحراء ، أم يجب رفض هذه الصور لأنها شنيعة جدا وأكثر من اللازم بالنسبة لقراء الصحيفة ؟ إن اتخاذ قرارات بالنسبة لأية صور يستخدمها ، وأياها يمكن إغفالها ليست مهمة سهلة . وهذه هي بعض الأمثلة :

- نشرت إحدى صحف الساحل الشرقي في أمريكا صورتين لحادث تصادم بين سيارة ودراجة . وظهر في إحدى الصور منظر الحادث بعد وقوعه بقليل . وفي الصورة رقدت جثة غلام صغير على الطوار (الرصيف) بالقرب من الدراجة المحطمة . وظهرت أم الغلام وهي ترقد بجوار جثته ، وفي خلفية الصورة يشاهد أحد رجال الإسعاف . وقد كان تركيب الصورة قويا وفعالا في تصوير مأساة الحادث . أما الصورة الثانية فقد كانت صورة مأخوذة عن قرب ومنشورة على عدة أعمدة ، وتظهر فيها الأم وهي تحمل جسد طفلها القاتل بين ذراعيها ، وكانت ملامحها تتلوى من الألم ، وكان فمها مفتوحا لتخرج منه صرخة المعاناة . ويعتبر استخدام الصورة الأولى - برغم أنها بلاشك سوف تتسبب في إيلاام أسرة الطفل - يمكن تبريره بأنها صورة تحمل خبر الحادث ، ولها قيمة إخبارية . ولكن ماذا عن اللقطة الثانية ؟ .. فمما لا شك فيه أن لها وقعا كبيرا ، وأن القراء توقفوا لينظروا إليها . ولكن هل كانت ضرورية القصة ؟ أم أنها كانت استغلالا لاذعانا عنه للحظة من لحظات الألم والعذاب الإنساني ؟!

- قدم اتحاد مديري تحرير وكالة اسوشيتيد برس إلى اجتماع من أعضائه صورتين لمنظر حريق . إحداها ظهر فيها المنزل المحترق عن آخره والذي أكلته النيران ، ونوافذه خالية وجدرانه قد سودها الدخان . والثانية ظهر فيها أب يمسك برأسه بين يديه حزنا وألما . فقد احترق أطفاله وماتوا داخل المنزل المحترق . وسئل المديرون أية صورة يختارونها لتصوير قصة الحريق ؟

وقد اختار ٨٦٪ من مديري التحرير صورة الأب الحزين . واعترف كثيرون منهم أن هذا يعتبر انتهاكا للخصوصية ، ولكن استخدام الصورة يمكن تبريره ؛ لأنها تؤكد البعد الإنساني لحادث الحريق ، وليس مجرد الخسائر في الممتلكات في الصورة الأخرى .

فكر معنا في هذه الحالة التي تعتبر صحيحة في جزء منها ، وافتراضية في الجزء الآخر : كان ثلاثة من الشباب المراهقين يمارسون رياضة الانزلاق على الماء في إحدى البحيرات بالريف في الشمال الغربي لأمريكا . ولحق قاربهم بزورق ، بينما كان أحد المتزحلقين يسير في أعقاب القارب فوق الماء . وقطع الحبل المشدود بين القارب والمتزحلق رأس أحد ركاب الزورق . وقد وقع هذا الحادث فعلا . ولم يكن هناك مصورون موجودون في مكان الحادث . ولكن لنفترض أنهم كانوا موجودين ، وأنهم حصلوا على صور عديدة كان على رئيس قسم الصور أن يختار بينها ما يصلح للنشر . وإحدى الصور من المحتمل أن تكون للجسم المقطوع رأسه وهو يرقد في الزورق . وصور أخرى للمنظر العام لمكان الحادث ، ولكن لا يظهر فيها جثة القتيل . وصورة بالتأكيد للشباب المراهق الذي

كان يقود قارب التزحلق على الماء ، والصدمة بادية على وجهه .
وإذا كنت المسئول صحفيا عن اختيار الصور ، فأياها تختار
لتغطية الحادث ؟

إن صورة الجثة في الزبدق وهي بلا رأس ستكون طبعاً
أكثرها قيمة من الناحية الإخبارية ، ولكن أليست هذه الصورة
أيضاً تسيء بشكل كبير إلى مشاعر أسرة الصبي القتيل وإلى
أصدقائه ؟ وأليست أيضاً تعتبر صورة بشعة لمعظم القراء ؟
كما أن صورة الصبي الذي كان يقود القارب ستوجه أصابع
الالتهام إليه ، وهل سيكون ذلك ملائماً له والحادث ما زال تحت
التحقيق ؟ . أما صورة المنظر العام للحادث فهي أقل تأثيراً
من الصور الأخرى ، ولكنها ستكون الصورة التي سيختارها
معظم مسئولى الصور في الصحف لنشرها .

- كان أحد المصورين يلتقط صوراً لحادث حريق ، وأمكنه
التقاط مسلسل من الصور المذهلة لإحدى جليسات الأطفال
وطفلها وهما يسقطان من شرفة تنهار في الحريق وهما
يحاولان النجاة من النيران المشتعلة حولهما . وفي آخر لقطة
ظهرت الفتاة قبل سقوطها على الأرض وهي مفردة الذراعين
والساقين مثل النسر . وقد لقيت مصرعها بعد ذلك فوراً ،
وقد فازت هذه الصور بجائزة بوليتزر الصحفية ، وتم
استخدامها على نطاق واسع ، ولكنها أثارت عاصفة من
انتقادات القراء في كل مكان . ووصفها بعضهم بأنها تثير
الاشمئزاز ، أو تثير الغضب ، أو قاسية جداً ، أو أنها تدل
على نوق سقيم . غير أن القليل جداً من الصحفيين أبدوا
استيائهم لاستخدام هذه الصور المؤثرة جداً . فقد كانت لها
قيمة إخبارية فعلاً ، كما قالوا ، كما ، إنها تخدم غرضاً آخر

وهو تحنير الجمهور لكي يتخذوا إجراءات أفضل لتحسين وسائل الوقاية من اشتعال النار . وبعد ذلك بيضع سنوات استخدمت الصحف مجموعة أخرى مماثلة من الصور لأحد فنانى رياضة السير واللعب فوق سلك مرتفع جدا (كما فى السيرك) وهو يسقط ويلقى مصرعه .

— عندما انفجر بركان جبل « سانت هيلينز » فى ولاية واشنطن (وهى غير واشنطن العاصمة الأمريكية) ، كانت إحدى الصور الملتقطة فى اليوم التالى من طائرة هليكوبتر تظهر فيها سيارة نقل صغيرة . وفى السيارة كان يوجد جسد غلام وقد ارتفعت ساقاه لأعلى بينما تشابكت أراعاها فوق جسمه . وظل المستثمرون عن الصورة فى إحدى الصحف الكبرى طوال يومين وهم يتناقشون إذا كانوا سيستخدمون الصورة للنشر . هل هذه الصورة المفزعة تستطيع أن تنقل للقراء طبيعة الكارثة بطريقة لا تنقلها صورة أخرى ؟ . هل نشر الصورة يعتبر أمرا عادلا لأسرة الصبى القتل ولأصدقائه ، ولعائلات الكثير من الضحايا الآخرين الذين ستتجمد فى ذاكرتهم صورة هذه اللحظة الرهيبة ؟ . هل الصورة جزء مشروع من التغطية الخبرية لحادث انفجار البركان ، أم أنها نوع من الاثارة للاستغلال ؟ . وكان القرار بالإجماع عندما صدر بنشر الصورة . ولكن ثورة غضب القراء تفجرت مرة أخرى واتهموا هذا العمل بأنه « عمل بربرى .. ولا يمكن تصويره .. ولا إنساني » . غير أن معظم صحفىي أمريكا الذين أتيحت لهم نشر الصورة استخدموها فعلا ، وهكذا أيدوا قرار الصحيفة الأصلية التى نشرت الصورة أولا (ولكن يجب هنا أن نحسب أن القراء فى صحف الولايات الأخرى لم يكن

لهم أقارب في منطقة الانفجار ، ولهذا لم يكن مسئولون نشر الصور في هذه الصحف أمامهم عوامل كثيرة لمنع النشر بحسبون حسابها) .

- بعد المحاولة الفاشلة لإلقاء الرهائن الأمريكيين في إيران في أواخر أيام الرئيس كارتر ، التقط مصور إيراني صورا للحادث في الصحراء حيث لقي ثمانية جنود أمريكيين مصرعهم عندما اصطدمت اثنتان من طائرات الإنقاذ بالصدفة. وتلقى مكتب وكالة اسوشيتيد برس في نيويورك أربعاً من هذه الصور لاحتمال توزيعها على الصحف المشتركة في الوكالة في مختلف أنحاء أمريكا . وأظهرت ثلاث من الصور حطام الطائرتين وجثتي جنديين على الأرض . وقد تم توزيع هذه الصور ونشرتها الصحف في معظم الولايات مع إبرازها. أما الصورة الرابعة فقد منع المسئولون في وكالة اسوشيتيد برس توزيعها ، وكانت لقطة عن قرب لجثة جندي أمريكي متفحمة ضمن حطام الطائرة . وكانت ملامح وجه صاحب الجثة - برغم احتراقها - يمكن التعرف عليها ، كما كانت الذراعان المتفحمتان ترتفعان نحو السماء وكأنهما يتوسلان لإلقاء صاحبها . وقرر المسئولون عن الصور في الوكالة أن قيمة الصورة الخيرية يجب أن تتحلى أمام عوامل أخرى مثل الذوق واللياقة . ولم يعترض أحد من كبار الصحفيين الذين رأوا الصورة بعد ذلك على هذا القرار . (ولكن السؤال هنا : لو أن هذه الصورة كانت لجثة جندي إيراني وليست جثة جندي أمريكي ، فهل كان قرار مسئول الصور في وكالة اسوشيتيد برس يتخذ اتجاهها عكسيا ويأمر بتوزيعها في هذه الحالة ؟) .

وتنشأ مشاكل أخرى أيضا عندما تتم عملية قص الصورة؛ للحصول على حجم مناسب للنشر ، أو لتركيبية أفضل لها في النشر . أو عندما يتم مزج الصورة عند نشرها مع صور أخرى للحدث . إن مثل هذه العمليات الجراحية للصورة يجب ألا ينجم عنها تشويه للحقيقة التي التقطها المصور الأصلي أو المصورون الأصليون . وهناك أيضا - بالإضافة إلى ذلك - التقاط صورة لبعض الأشخاص داخل مكاتب الجريدة ، وتقديمها للقارئ على أنها التقطت داخل سجن أو مستشفى ، كما حدث مرات عديدة في الصحف الأمريكية . إن هذا عمل لا يمكن الدفاع عنه ؛ مثل تقطيع أوصال الصورة وتشويه معالمها الحقيقية .

إن القرارات الخاصة بنشر الصور أو عدم نشرها ستكون دائما صعبة ومثيرة للجدل بين الصحفيين . لأن حقوق الأشخاص ، وحساسيات القراء يجب دائما وضعها في الحسبان في كل حالة عند تقرير قيمة الصورة الصحفية من الناحية الإخبارية ، ويجب الوصول إلى قرار متوازن يعتبر قرارا مهنيا وإنسانيا في نفس الوقت .

أنا لم أقل هذا الكلام

والتوازن أيضا يجب مراعاته عند نقل نصوص تصريحات الأشخاص في الجريدة ، وقد جرت عادة الصحفيين على وضع علامات فاصلة حول نص كلام المتحدث أو مصدر الخبر . ولكن ما لم يكن الصحفي يستخدم دائما جهاز تسجيل موثوق به ، وإذا كانت لديه مصادر عديدة يغطيها ، فإن الحل المثالي لمشكلة الأمانة في نقل نص كلام المصدر سيظل صعب المثال .

ومن الناحية العملية هناك عادة بعض الحلول الوسط .
فالتعليقات المسهبة يمكن اختصارها ، والنحو الخاطئ يمكن
تصحيحه ، وكذلك العبارات الغامضة يمكن توضيحها . أما
الملاحظات الهامة فيمكن التقاطها لاستخدامها في القصة
بدون النص الأصلي الكامل لكلام المصدر أو المصادر .

وهناك مخاطر واضحة في هذه الحلول الوسط كلها . فكل
من المصدر والقارئ قد يعتبر أنه تلقى خدمة سيئة من
الصحفي ما لم يتم الأخير بعملية دقيقة أشبه بالجراحة ، مع
استخدام أكثر النوافع عدالة عند اختصار كلام المصدر .

ومعظم المندوبين الصحفيين ورؤسائهم يعتبرون أن نقل
المعنى الأساسي في كلام المتحدث أو مصدر الخبر بدون
تشويهه يعتبر مسئوليتهم . وإذا لم يكن ممكنا نقل تعليق
المتحدث بالكامل ومع الدقة التامة .. فإن هذا العبء يجب حمله
بأمانة . وليس من الممكن إطلاقا تبرير عمل صحفي يقدم على
اختراع تصريحات من عنده ، مهما كانت مقبولة أو مميزة
للمصدر . ولا يمكن أيضا قبول اختصار تصريحات أو تعليقات
مصدر بحيث تفقد معناها الأساسي . وأي كلام خارج النص
أو تلخيص لكلام المصدر بدون اللجوء إلى نشر نص
التصريح يجب أن يكون متسقا مع معنى الكلام الأصلي
للمصدر .

(ونحن نعتزف هنا أنه مع افتراض أفضل النوايا عند
الصحفي للعمل بعدالة تامة ، فإن المصدر سوف يشكو دائما
من أن كلماته قد شوهت ، وأن ما يقصده قد أسيء تقديمه عند
النشر . إن رؤية المصدر لما قاله عرضا وهو منشور في
الصحيفة ، أو ما ذكره في مؤتمر صحفي أو في مقابلة صحفية

وهو مكتوب بالحرير الأسود في الصحيفة ، قد تكون تجربة تهز أيا منا . وهنا يكون رد الفعل عسادة هو أنا لم أقل هذا الكلام ! . وبعض المصادر لا تقتنع بأنها قالت الكلام الذي نشرته الصحيفة حتى بعد أن تستمع إلى تسجيل لما صرحت به .

حماية مصادر الصحفي

إن المادة السادسة من مبادئ جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية تدعو الصحفيين إلى احترام تعهداتهم لمصادر أخبارهم بالحفاظ على سرية هذه المصادر ، وأن يقدموا هذا التعهد فقط إذا كانت هناك حاجة واضحة وملحة إلى ذلك ، وهذا يضع حملاً ثقيلاً لا يمكن التخلي عنه على كاهل الصحفيين .

وفي معظم الأحيان يذكر الصحفيون عادة مصادر أخبارهم أو معلوماتهم أو الآراء التي يكتبونها في قصصهم الإخبارية . ويون ذكر هذه الأسماء والألقاب والصفات فإن القصة تصبح غير كاملة ، والقارئ لا يستطيع الحكم إذا كانت المعلومات المقدمة إليه تستحق الوثوق بها أم لا . ولكن هناك ظروف تحتم على الصحفي أن يعد أحد مصادر السرية حتى يستطيع الوصول إلى المعلومات دون الكشف عن مصدرها ، وإلا لما حصل على هذه المعلومات ، إن بعض الموظفين الذين يريدون التنبيه في الصحيفة إلى عمليات اختلاس تتم بواسطة رؤسائهم ، أو يكشفون عن فضيحة أخرى مثل ووترجيت لا يستطيعون تحمل عواقب ذكر أسمائهم كمصادر للاتهامات المنشورة في الصحيفة خشية انتقام رؤسائهم منهم . وإذا

تأكد المصدر من أنه لن ينكشف أمره ، فإنه سيقوم بإمداد الصحفي بالمعلومات التي ستؤدي إلى نشر قصته بعد التحري منها .

غير أن هذه التعهدات بحماية المصدر وعدم ذكر اسمه لا يجب الدخول فيها إلا إذا لم يكن هناك طريق آخر للحصول على القصة . لأن مثل هذه التعهدات تضع الصحفي والصحيفة في دائرة الخطر . وبالإضافة إلى ذلك ، يجب بذل كل محاولة ممكنة للحصول على القصة . لأن مثل هذه التعهدات تضع الصحفي والصحيفة في دائرة الخطر . وبالإضافة إلى ذلك ، يجب بذل كل محاولة ممكنة للحصول على موافقة المصدر قبل النشر بأنه في حالة صدور أمر من المحكمة للصحفي بأن يكشف مصدر أخباره بعد النشر ، فإن المصدر يتعهد بأن يتقدم طواعية للشهادة في المحكمة .

وقد أقرت بعض الولايات قوانين خاصة لحماية الصحفي من كشف مصادره إذا تمسك بحقه في حماية هذه المصادر وعدم كشفها . ولكن قوانين الحماية هذه لن تؤثر في قرار القاضي في المحكمة إذا رأى أن صالح الرأي العام يتطلب الكشف عن هذه المصادر . وبالإضافة إلى ذلك فإن محاولات بعض الصحفيين اللجوء إلى استخدام التعديل الدستوري الأول في قضايا سرية المصادر بالنسبة للصحفي رفضتها المحكمة العليا في أمريكا .

وعلى هذا فإن الصحفيين وصحفتهم أمامهم الآن خيارات ليست مبهجة . وعليهم أن يسألوا : هل القصة الصحفية مهمة بدرجة تجعلهم يقدمون التعهد بكتمان المصدر ؟ . وهل يمكن الحفاظ على هذا التعهد حتى لو أدى ذلك إلى الحكم بالسجن

— كما حدث من قبل — على الصحفي ، وغرامة متراكمة بالنسبة لصحيفته ؟

ومن الممكن اللجوء إلى عمليات تعطيل القضية أمام المحكمة . ويمكن أيضا حشد الرأي العام خلف الصحفي والصحيفة ، ويمكن المساومة على حلول وسط . ولكن في النهاية فإن الحرية الشخصية للصحف ، وقدرة المؤسسات الصحفية على دفع الغرامات المتراكمة هي المعرضة للخطر هنا . وإذا كانت القصة الصحفية تستحق ذلك كله ، فإنه يمكن المخاطرة بنشرها والتعهد بعدم الكشف عن مصدرها ، ولكن لا يجب أبدا النظر باستخفاف إلى مثل هذه التمهيدات من الصحفي للمصدر .



المصحفي لزميله : لم أكن لأتخيل أن اتحاد الصحفيين يتمسك بهذه القوة بقواعد

أخلاقيات الصحافة ويحكم بالإعدام على المخالفين لها ..

Pat Oliphant, *The Washington Star*

« بريشة بات أوليفانت - من صحيفة واشنطن ستار »

كلمة أخيرة

وتختتم جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية بيانها
كالتالى :

« إن هذه المبادئ تهدف إلى الحفاظ على ، روابط الثقة
والاحترام وتقويتها بين الصحفيين الأمريكيين وبين الشعب
الأمريكى . وهى رابطة ضرورية للحفاظ على منحة الحرية التى
عهد بها مؤسسو أمريكا للطرفين معا : الصحافة والشعب ..

إذا كان صحيحا أن الصحافة الحرة لا يمكن الاستغناء
عنها بالنسبة للجمهور ؛ لأنها توفر له عاملا محفزا لضمان
عمل نظام الحكم القائم على التمثيل النيابى ، فإنه صحيح
أيضا - وبقدر متساو - أن احترام الجمهور وثقته بصحافته
امران ضروريان وأساسيان لاستمرار بقاء الصحافة حرة . إن
الاعتماد المتبادل هنا أمر عضوى .

وقد كتب فير مونت رويستر فى صحيفة « وول ستريت
جورنال » يقول : لا يمكن أن نرید دائما : إن حرية الصحافة
ليست حقا ثابتا أنزله الله عليها عند جبل سيناء . إن هذه
الحرية الغالية ليست سوى حق مدني منحه الشعب لها فى
وثيقة سياسية . وما أعطاء الشعب فإنه يستطيع إذا أتيح له
الاختيار أن يأخذه منه » .

إن مبادئ جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية وضعت
فى عبارات عامة المعايير التى يجب أن تسير عليها الصحافة
إذا هى أرادت أن تستمر ثقة الجمهور بها . وقد شرحت

الفصول العديدة في هذا الكتاب قليلا من الوسائل التي يمكن
عن طريقها تطبيق هذه المبادئ عمليا . ولقد أردنا أن تكون
هذه المناقشة للتوضيح ، ولكنها ليست بأي حال من الأحوال
دراسة شاملة ، ولا هي القول الفصل والأخير في هذا الموضوع
الهام ..

قراءات مقترحة

تتناول مجموعة الكتب التالية أخلاقيات الصحافة من أوجه متعددة مهنية وأكاديمية .

- Casebier, Allen, and Janet Jinks Casebier, *Social Responsibilities of the Mass Media*, University Press of America, 1978.
- Gerald, J. Edward, *The Social Responsibility of the Press*, The University of Minnesota Press, 1963.
- Hohenberg, John, *A Crisis for the American Press*, Columbia University Press, 1978.
- Hulteng, John L., *The Messenger's Motives: Ethical Problems of the News Media*, Prentice-Hall, Inc., 1976.
- *The News Media: What Makes Them Tick?* Prentice-Hall, Inc., 1979.
- Krieghbaum, Hillier, *Pressures on the Press*, Thomas Y. Crowell Company, 1972.
- Merrill, John C., and Ralph Barney, editors, *Ethics and the Press*, Hastings House, 1975.
- Rivers, William L., Wilbur Schramm and Clifford G. Christians, *Responsibility in Mass Communication*, 3rd edition, Harper & Row, 1980.
- Rubin, Bernard, editor, *Questioning Media Ethics*, Praeger, 1978.
- Swain, Bruce, *Reporters' Ethics*, Iowa State University Press, 1978.

الملحق

نماذج لأخلاقيات الصحافة

كما تمارسها الصحف اليومية في أمريكا

هناك عدد كبير من الصحف الأمريكية الكبرى والصغرى لها قواعد لأخلاقيات العمل الصحفي ، بعضها مكتوب ، وبعضها متفق عليه عمليا .

ونعرض هنا مقتطفات من بعض قواعد الأخلاقيات المنشورة . وهي لا تهدف إلى أن تكون القانون النموذجي ؛ لأن النواحي اللانهائية لأخلاقيات الصحافة ، والفوارق الدقيقة في اللغة لا تسمح بصنوع بيان قاطع في هذا الشأن ، ولكنها على أية حال تهدف إلى بيان كيف تحاول مهنة الصحافة أن تحكم نفسها وهي تمارس عملها .

إن الصحف الممثلة هنا كانت جزءا من مجموعة اختيرت عشوائيا عن طريق لجنة الأخلاقيات في جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية .

الأمانة

إن أعضاء هيئة تحرير « التريبيون » مطلوب منهم أن يتجنبوا أي تنازل عن أمانتهم الصحفية . وهذا لا بد أن يتضمن أيضا أي مظهر يدل على أي تنازل عن الأمانة . إن الاهتمام الوحيد والخاص لصحيفة « التريبيون » هو خدمة حق الرأي العام في أن يعرف .

وأفضل دليل هو الإحساس الفطري والحكم السليم على الأمور .. إن هذا الميثاق يسرى على الإدارة والتحرير معا .. «
صحيفة « شيكاغو تريبيون »

إن صحفنا تسعى للمعالجة غير المتحيزة ، وعدم التعامل مع الموضوعات التي تثير الجدل بطريقة عاطفية . كما أن صحفنا توفر منابر لتبادل التعليق والنقد ، وخصوصا إذا كان هذا التعليق يعارض موقفنا المعلن في رأى المحرر . إن مقالات الرأى والوسائل الأخرى للتعبير عن رأى كاتبها وحكمه يجب أن توضع لها العناوين المناسبة ، وأن توضع الصحيفة من هو صاحب الرأى أو وجهة النظر ..

إن المندوبين الصحفيين يكتبون أحيانا أعمدة شخصية ، بالإضافة إلى التحاليل الإخبارية التي تتضمن مواد تحليلية وأخرى عن خلفية الموضوع . ولكن يتعين عليهم الامتناع عن التعبير عن آرائهم في الأشخاص وفي الموضوعات التي يغطونها في القصص الإخبارية ..

إن صحفنا تنشر الأخبار بغض النظر عن مصلحتنا الخاصة . إننا لا نقدم معالجة صحفية مواتية للأخبار المتعلقة بالمعلنين عندنا مجاملة لهم ، ولا نجامل أيضا جماعات الاهتمامات الخاصة . كما أننا نغطي الأمور المتعلقة بنا وبموظفينا وعائلاتهم بنفس المعايير التي تطبقها على المؤسسات الأخرى وعلى الأفراد الآخرين ..

« إننا نقوم بتعريف أنفسنا ومؤسستنا لهؤلاء الذين نحصل منهم على المعلومات لنشرها . ونحن لا نتقل أبدا عمل

أى شخص آخر أو ننتحل شخصية فى عملنا ..
 صحيفة « كولبس ليدجر » .. (تصدر فى جورجيا)
 وصحيفة « كولبس انكوايرر »

« إن علينا التزاما بأن نحمى الجمهور من هؤلاء الذين قد
 يضللونه أو يشيخون الفساد ، والذين يعملون فى وسائل
 الإعلام عليهم تجنب أى نوع من تضارب المصالح التى لن
 تتحملها فى الآخرين .. »

ومن أجل تحقيق هذا الغرض يتعين علينا دائما أن تكون
 مستعدين للاعتراف بالأخطاء التى قد نرتكبها فيما يتعلق
 بالحقائق التى نقدمها ، أو أى خطأ ناجم عن تورطنا ، وأن
 نصصح هذه الأخطاء فورا ، وبشكل بارز ، ولا يشرفنا أن
 نلتمس العذر لجهلنا ، ولا أن تلقى اللوم على مصادرنا
 الإخبارية . إن دقة وأمانة ما يظهر منشورا فى جريدتنا هو
 مسئوليتنا وحدنا .. »

صحيفة « ماسكيجون كرونكل » .. (تصدر فى ميشيجان) .

المزايا الخاصة الممنوحة للصحفى

(أن أوراق اعتماد الصحفى مثل بطاقته الصحفية وأوراقه
 الأخرى التى تثبت هويته تصدر له بهدف تسهيل مهمته فى
 جميع الأخبار فقط ، ولا يجب استخدامها فى أغراض خاصة
 (مثل : الحصول على خدمات ، أو تجنب تنفيذ القانون على
 الصحف) .

ومحظور على أى عضو فى قسم الإعلانات أو التوزيع أو أى قسم آخر فى جريدة « نيوز » أن يطالب ببطاقات صحفية أو خلافه بحيث يقدم نفسه على أنه محرر صحفى أو رئيس قسم صحفى .. »

« نيويورك ديلى نيوز »

السياسة ، والقضايا ، والمنظمات

إن العمل مع سياسى أو لمنظمة سياسية سواء أكان بأجر أم بدون أجر محظور تماما على الصحفى . ومحظور أيضا :
(١) التعيين فى منصب عام .

(٢) قبول أى تعيين لأى منصب ، إلا إذا حصل الصحفى على موافقة محددة من رئيسه ومن الناشر ، أو من رئيس التحرير التنفيذى ..

ولست هناك منطقة يكثر فيها سوء الفهم والشكوك مثل السياسة . ولا يجب علينا أن نعطى أى شخص مبررا لكى يشك فى أن تناولنا لقصة صحفية ، أو أى تعليق لنا ، أو صورة لها صلة بأى حال من الأحوال بالنشاط السياسى لعضو من هيئة تحريرنا .. »

صحيفة « كوريار جورنال » وصحيفة لويزفيل تايمز »

تضارب المصالح فى دنيا الأعمال

(١) على أعضاء هيئة تحريرنا أن يكونوا حساسين لأى استثمارات يملكونها فى الشركات التى يغطون أخبارها ..

(٢) على الصحفيين ألا يستغلوا المعلومات التي يحصلون عليها من عملهم لتحقيق مكاسب خاصة ..

(٣) لا يجوز للصحفيين أن يدخلوا في علاقة عمل مع مصدر يقومون بتغطيته ..

صحيفة «كامدن كوريار بوست» .. (تصدر في نيوجيرسي)

استخدام الاتصالات الصحفية :

موظفينا ألا يستخدموا مناصبهم في الصحيفة للحصول على امتيازات خاصة مثل بعض العمليات التجارية ، أو بهدف تحقيق أي مكسب شخصي . ولهذا السبب يحظر - تماما - أية ممارسات ؛ مثل استخدام الأوراق الرسمية لجريدة «چورنال » لأغراض شخصية ، أو لتقديم خطابات احتجاج ، أو في أية معاملات أخرى ..

الاستثمارات : إن أية استثمارات مالية أو أية أعمال خارجية يقوم بها محررو «الچورنال » ، والتي قد تتعارض مع قدرة الـ «چورنال » على تغطية الأخبار ، أو التي قد تخلق مثل هذا الانطباع عن تضارب المصلحة ، يجب تجنبها .. «
صحيفة «ميلووكي چورنال»

الذوق

صحيفة واشنطن بوست : إننا كجريدة نحترم الذوق والشرف . ولما كانت المفاهيم التي يتبعها المجتمع بالنسبة للذوق والشرف في تغير مستمر ، فعلى الصحفي إدراك ذلك . إن كلمة يعتبرها الجيل السابق نابية أو مهينة قد تصبح أمرا

شائعا في لغة الجيل القادم . ولكن علينا أن نتجنب الألفاظ الجنسية ، وأن نتجنب أيضا الوقاحة والألفاظ البذيئة والتأبية إلا إذا كان استخدامها أساسيا في قصة ضرورية لدرجة أنه بدون هذه الألفاظ يضيع معنى القصة . ولا يجوز بأي حال من الأحوال استخدام هذه الابداعات بدون موافقة رئيس التحرير التنفيذي أو مدير التحرير أو نائبه ..

« واشنطن بوست »

الهدايا وتذاكر السفر المجانية

إن ما يحصل عليه الصحفي مجانا هو شيء مجاني .. ولا يوجد شيء يقدم إليك بلا مقابل ، ونحن كصحفيين محترفين لا يوجد لدينا ما يبرر أن نتوقع أو أن نسعى أو أن نريد أو أن نقبل أموالا إضافية ، أو امتيازات إضافية ، أو هدايا ، أو خدمات ، أو أي شيء مجاني من أحد .

إننا لن نقبل بعد الآن أي تذاكر سفر مجانية للمجاملة ، ولا عشاء مجاني ، ولا رحلة مجانية ، ولا هدايا ، ولا تذاكر مجانية للسيرك ، ولا كتب أو أسطوانات مجانية ، ولا المنتجات الجديدة ، ولا الهدايا والألعاب الترويجية ، ولا تذاكر للحفلات الموسيقية ، أو للمباريات الرياضية أو لأي عرض فني ، أو الإقامة في فندق مجاني ، أو حضور حفلات الصحافة والوجبات المجانية من أي نوع ..

صحيفة «سان برناردينو صن» .. (تصدر في كاليفورنيا)

« اننا ندفع مقابلا لآى خدمة تقدم لنا . وإذا كان الأمر يستحق من الناحية الإخبارية ، فإننا نستطيع تحمل التكاليف وإذا لم يكن ، فإننا نستطيع الاستغناء عنه .

إن التذاكر المجانية والتصاريح للمباريات والأفلام والمسرحيات والمسيرك ، أو لعروض الانزلاق على الجليد ، وللأنشطة الأخرى التى يدفع الجمهور ثمنها لدخولها لا يجب أن يقبلها محررونا ولا أفراد عائلاتهم .

« إن المحررين الذين يتطلب عملهم حضور هذه العروض يجب أن يدفعوا ثمن تذكرة الدخول ، وسوف تدفعها لهم الجريدة . أما المحررون الذين لا يتطلب عملهم مشاهدة الأفلام أو المسرحيات بهدف تقديمها فعليهم ألا يقبلوا التذاكر المجانية التى قد تقدم لهم ، سواء أكان ذلك فى المسرح ، أم فى دار السينما .. »

صحيفة «فيلاديلفيا إنكويرر»

الواجبات

تذكر لجنة أخلاقيات الصحافة أن هناك بعض التساؤلات حول قبول دعوة لتناول قدح من القهوة ، أو سندوتش سجق ، أو لتناول الطعام فى منزل شخص ما . والمهم فى هذه المواقف هو حسن الحكم على الأمور . إننا لا نريد أن يتورط موظف فى صحيفتنا ، أو تتورط الشركة فى نزاع مع أحدهم حول من الذى سيدفع ثمن قنجان القهوة ، أو توضع الصحيفة فى موقف محرج عندما تطلب المضييفة أن تدفع ثمن الوجبة التى تناولها الصحفي فى منزلها .

وفي حالة تناول إحدى الوجبات في منزل أحدهم فإننا نشعر بأن مايقوله ميثاق العمل عندنا عن « سداد الثمن اللائق فيما بعد » يعنى أن الصحفي يجب أن يرسل إلى مذيعة المذكرة التقليدية التي يشكره فيها .

إننا نعتقد أنه من المنطقي عندما يتلقى الصحفي دعوة من شخص أو شركة لتناول القاء أو العشاء ، فإنه لن يكون من سوء الأدب ، ولا ضد قواعد المهنة أن تقول شيئا مثل : نعم .. يسرني أن ألقاك ، ولكن أود أن أقول لك مقدما أن سياستنا هنا في الجريدة حول هذه الأمور أنني يجب أن أدفع ثمن وجبتي . »

صحيفة «ديمواتز ريجيستر أند تريبون»

السفر

لا يجب على أى موظف لدينا أن يقبل رحلة مجانية ، أو بأسعار مخفضة ، أو رحلة مدعومة الأجر ، والاستثناء الوحيد هو عندما يكون السفر لتغطية حدث بسعر مخفض هو الوسيلة الوحيدة المتاحة ..

ومثال ذلك السفر على طائرة مستأجرة « شارتر » مع أحد المرشحين في جوائته الانتخابية في الولاية ، وذلك ضمن وفد الصحفيين الآخرين الذين يغطون حملة هذا المرشح . وسوف تدفع الصحيفة « ديموكرات » نصيبها من مصاريف السفر . وعلى المحررين التشاور مع رئيس التحرير التنفيذي أو مع مدير التحرير قبل قبول مثل هذه الترتيبات .

ويستطيع محررونا السفر في الطائرة الـ « شارتز » ،
والتمتع بمزايا الحجز في الفنادق مقدما أو أية خدمات أخرى
قد يقدمها أحد المصادر ، بشرط أن تدفع الصحيفة نصيبها
في التكاليف «
صحيفة «تالاهاسي ديموكرات» . (تصدر في فلوريدا)

العينات المجانية

العينات التي تقدم مجانا لأي منتج - بما في ذلك الكتب ،
والأسطوانات ، وشرائط التسجيل - يجب اعتبارها بوجه عام
هدايا إذا لم يتم استخدامها في غرض يتعلق بالأخبار ، وإذا
لم تكن لها قيمة إخبارية يجب التبرع بها للجمعيات الخيرية مع
خطاب مرفق يوضح سبب إرسالها . أما العينات التي لها قيمة
إخبارية (مثل الكتب والاسطوانات وشرائط التسجيل وغيرها)
فيجب شراؤها من المرسل . وسوف تدفع صحيفة « ستار »
الثمن الذي تباع به في المحلات ، وتبقى بعد ذلك ملكا
للصحيفة . وسوف يتولى مكتب رئيس التحرير التنفيذي متابعة
قوائم هذه السلع . هذه السياسة تتضمن جميع أنواع العينات ،
بما في ذلك تلك التي يرسلها المنتج إلى المحررين في منازلهم
أو في مكاتبهم . (ولا يجب إطلاقا بيع هذه العينات من أجل
تحقيق ربح شخصي) .

صحيفة «مينيابوليس ستار»

أما صحيفة « نيويورك تايمز » فتحدد مبادئها على جدار
الردمة في مدخل الصحيفة فتقول :

- يجب أن تكون الأخبار غير منحازة ..
- يسلا خسوف ولا مجاملة ..
- ويغض النظر عن أي حزب ..
- أو أية طائفة أو مصلحة تتعلق بالخبر ..

قواعد أخلاقيات العمل الصحفي التي يتبناها مديرو التحرير في وكالة أنباء اسوشيتد برس موجهة إلى الصحف وإلى المحررين العاملين بها

هذه القواعد هي نموذج لكي يقيس الصحفيون والصحفيات أداؤهم بموجبه . وهو ينطبق على أعضاء قسم الأخبار ، وعلى كتاب التعليقات أيضا ، وعلى الآخرين المشتركين في عملية تغطية الأخبار ، أو الذين يستطيعون التأثير فيها . لقد تمت صياغة هذا البيان لاعتقادنا أن الصحف والأشخاص المشاركين في إنتاجها يجب أن يلتزموا بأعلى المقاييس للسلوك المهني والأخلاقي .

المسئولية

الصحيفة الجيدة لابد أن تكون عادلة ، وبقية ، وأمانة ، ومسئولة ، ومستقلة ، وشريفة . والحقيقة هي المبدأ الذي يجب أن تسترشد به .

إنها تتجنب الممارسات التي قد تتعارض مع قدرتها على تغطية وتقديم الأخبار بطريقة منصفة وغير منحازة .
إن الصحيفة يجب أن تخدم كناقذ بناء لجميع قطاعات المجتمع . ويجب أن تكشف بكل حماس الخطأ ، أو سوء

استخدام السلطة ، سواء أكانت خاصة أم عامة ، ومن ناحية
الرأى والتعليق على الصحيفة أن تنصح بالإصلاح المطلوب
أو التجديدات المطلوبة التي تعتبر من أجل الصالح العام .

إن مصادر الأخبار يجب الكشف عنها ، ما لم يكن هناك
سبب واضح لعدم فعل ذلك . وعندما يكون من الضروري حماية
المصدر وعدم الكشف عنه ، فإنه يجب شرح هذا السبب .

إن الصحيفة يجب أن تقدم الخلفية اللازمة بالحقائق عن
التصريحات العامة التي تعرف أنها غير دقيقة أو تضلل
القارئ . ويجب أن تتمسك بحق حرية الكلام ، وحرية
الصحافة ، كما أنها يجب أن تحترم حق الشخص في أموره
الخاصة .

إن حق الجمهور في أن يعرف الأمور التي تهمه يعتبر
شيئا ذا أهمية قصوى . وعلى الصحيفة أن تكافح بكل حماس
من أجل حق الجمهور في الحصول على أخبار الحكومة عن
طريق الاجتماعات المفتوحة ، والسجلات المفتوحة .

الدقة

إن الصحيفة يجب أن تحترس من عدم الدقة في الأخبار ،
أو الإهمال ، أو الانحياز ، أو التشويه ؛ عن طريق التأكيد على
الحذف من الخبر .

ويجب أن تعترف بأخطائها المهمة ، وأن تصححها بسرعة
وبطريقة بارزة .

الأمانة

على الصحيفة أن تحاول جاهدة تحقيق المعالجة غير المنحازة للمشكلات التي تنشر عنها ، وكذلك التناول غير العاطفي للموضوعات المثيرة للجدل . وعليها أن توفر منبرا لتبادل الآراء والنقد والتعليق ، وخصوصا إذا كانت هذه التعليقات تعارض موقف الصحيفة من هذه القضايا في مقالاتها . كما أن المقالات التي يكتبها المحررون ورفسائهم وغير ذلك من أعمدة التعبير عن وجهة نظرهم يجب أن توضع فوقها العناوين الواضحة التي تدل على شخصية صاحب الرأي .

ويجب على الصحيفة أن تنشر الأخبار بغض النظر عن مصالحها الخاصة . ويجب ألا تعطى المعلنين معاملة خاصة مجاملة لهم في الأخبار أو للجماعات التي تسعى وراء مصالح خاصة . وعليها أن تنشر المسائل المتعلقة بها أو بموظفي الصحيفة بنفس الهمة والمصراحة التي تعامل بها أخبار المؤسسات الأخرى والأشخاص الآخرين .

إن القلق على مصالح الجماعة ، أو رجال الأعمال ، أو المصالح الشخصية يجب ألا يجعل الصحيفة تشبه أوتسئ تقديم الحقائق لقرائها .

تعارض المصالح

إن الصحيفة وموظفيها يجب أن يكونوا أحرارا من أى التزام نحو مصادر الأخبار أو جماعات المصالح الخاصة .

وحتى الظهور بمظهر الالتزام أو تعارض المصالح يجب تجنبهما .

وعلى الصحفي ألا تقبل شيئا له قيمة من مصادر الأخبار ، أو أية جهة خارج المهنة . فالهدايا والرحلات المجانية أو المخفضة . وحفلات التسلية أو الترفيه ، والمنتجات ، أو الإقامة المجانية في الفنادق .. كل هذه يجب عدم قبولها . والمصاريف التي ينفقها الصحفي من أجل التغطية الخيرية يجب أن تتحملها الصحيفة . ويجب أيضا تجنب تقديم خدمات خاصة ، أو معاملة خاصة للأعضاء الصحفيين في الجريدة .

كما أن الاشتراك في أي نشاط سياسي ، أو في شئون المجتمع ، أو في المظاهرات والقضايا الاجتماعية التي قد تؤدي إلى تضارب في المصالح ، أو ما يبدو أنه تضارب في المصالح ، يجب تجنبه .

إن عمل الصحفي خارج صحيفته في وظيفة تتيحها له مصادر الأخبار هو مثال واضح على تضارب المصالح ، كما أن توظيف الصحفي للمصادر المحتمل تغطيتها خبريا بعد ذلك يجب أيضا تجنبه .

وأقدام أعضاء الصحيفة على أي استثمار لأموالهم ، أو في أي عمل خارجي قد يتعارض مع قدرة الصحيفة على تغطية الأخبار ، أو أي موقف يخلق هذا الانطباع عن تضارب المصالح يجب تجنبه .

إن القمصن الصحفية يجب ألا تكتب بهدف الحصول على الجوائز والمنح . ويجب تجنب المسابقات الصحفية ذات الطابع التجاري الواضح ، وغير ذلك من المسابقات التي قد تنعكس بطريقة سيئة على الصحيفة أو على المهنة .

لا توجد قواعد لأخلاقيات الصحافة يمكنها الحكم مقدما على أى موقف ، وإنما حسن الوعى والحكم المصائب مما أمران مطلوبان عند تطبيق مبادئ الأخلاق فى دنيا الواقع الصحفى ، والصحف يجب تشجيعها على التوسع فى هذه المبادئ التى أقصرتها جمعية مديرى تحرير وكالة الأسوشيتيدبرس ، بالإضافة إلى قواعد محلية خاصة تنطبق بصفة أكثر على المواقف التى يواجهونها .

القواعد النموذجية للسلوك الصحفى التى تبنتها جمعية مديرى تحرير وكالة أسوشيتيدبرس فى اجتماع مجلس إدارتهم فى ١٥ من أبريل ١٩٧٥ .

وكالة يوناييتد برس انترناشيونال بيان عن سياسة الوكالة

« إن فلسفة وكالة يوناييتد برس انترناشيونال وأهدافها يحددها هذا البيان الذي أعده هـ . ل . ستيفنسون رئيس التحرير بالوكالة . والبيان مبني على البيانات العديدة التي أصدرتها الوكالة عن سياستها طوال السنين الماضية . »

إن وكالة أبناء يوناييتد برس انترناشيونال « تركز جهدها للتغطية المنصفة والمتوازنة لأخبار العالم ، من أجل الحفاظ على إمداد الجمهور بالمعلومات . هذه الكلمات جاءت في مقدمة ميثاق وكالة يوناييتد برس إنترناشيونال ، والصحيفة التابعة لها ، والإذاعة التي تشرف عليها ، والميثاق أصدره مجلسا إدارة الصحيفة والإذاعة :

« إن سمعة وكالة يوناييتد برس إنترناشيونال (ي . ب . أ) ستكون معلقة بكل كلمة تكتبها على ألتك الكاتبة . » هكذا يقول الكتيب الذي أعدته الوكالة لموظفيها . ويضيف : « عندما تضع القصة التي حصلت عليها على برقيات الوكالة ، فإنك ترسل معها ضمانا شخصيا من الوكالة لأحد مشتركى « ي . ب . أ » إن هذه البرقية دقيقة في كل تفاصيلها . هذا الضمان لا يجب أن يقدم باستخفاف . »

ويضيف الكتيب : لا تحاول أن تخلط بين السرعة والامتياز . إن شعارنا هو « حاول أن تحصل على الأخبار قبل الآخرين ، ولكن تأكد أولا من أنها أخبار صحيحة » لا ترتكب أخطاء ، والجزء الثاني من هذا الشعار هو الأكثر أهمية .

ويقول : صحح جميع الأخطاء بسرعة وبالكامل ، على أن يظهر التصحيح واضحا ولماذا .
وعن سياسة الوكالة في المجالات الأخرى تقول :

الخصوصية : كل شخص له الحق في الحفاظ على أموره الخاصة . وهناك حتما تضارب بين هذا الحق ، وبين الصالح العام أو حق الجمهور في أن يعرف كيف تدار أموره العامة . وكل حالة يجب الحكم عليها على ضوء حسن التصرف ، والشرف ، والإنسانية . وإذا كنت في شك فاسأل رئيس التحرير أو مدير التحرير .

الهدايا : موظفو وكالة ي . ب . أ يجب أن يعتمدوا عن أية علاقات وثيقة أكثر مما ينبغي مع الأشخاص والمؤسسات التي يفتون أخبارها . وعلى موظفي الوكالة ألا يقبلوا أية هدايا من أي مصدر يقومون بتغطية نشاطه أو قد يقومون بتغطية نشاطه في المستقبل .

السفر مجانيا : لا تقبل أية رحلات مجانية إلا في الأحوال غير العادية . ومعنى هذا أنك سترفض معظم هذه الرحلات . والوكالة لا تقبل أية سفرات أو ترتيبات يقدمها المضيف لمحرريها دون الموافقة السابقة لرئيس مجلس إدارة الوكالة أو رئيس تحريرها .

التعاون : إن سياسة وكالة ي . ب . أ تحظر تماما التطوع بإعداد وكالة المخابرات المركزية الأمريكية « سي . أي . إيه » أو المكتب الفيدرالي للتحقيقات « إف . بي . أي » بأية معلومات ، أو إلى أية وكالة أخرى حكومية للمخابرات ، أو تنفيذ

القانون . وكذلك تحظر الوكالة العمل مع هذه الوكالات . إن
المحررين والمصورين المخصصين لتغطية هذه الوكالات يكونون
في أحيان كثيرة على اتصال بموظفيها ، وأحياناً يتبادلون
المعلومات الأساسية ، وهو عمل شائع عندما يشهد عديد من
الأشخاص المتخصصين في جميع المعلومات حدثاً ما . أما
التعاون السري بين موظفي الوكالة وهذه الوكالات الأخرى فهذا
ماترفضه ..

فبراير ١٩٨١ .

جمعية الصحفيين المحترفين

- قواعد الأخلاقيات -

إن جمعية الصحفيين المحترفين « سيجمادلتاشي » تؤمن بأن واجب الصحفيين هو خدمة الحقيقة ..

ونحن نؤمن بأن وكالات وسائل الإعلام الجماهيرية تحمل المعلومات والمناقشات العامة ، وهي تتصرف طبقاً لحقها الدستوري ، وكذلك حقها في حرية الحصول على المعلومات ، ونشر الحقائق ..

ونحن نؤمن بتنوير الجمهور كأولوية لتحقيق العدالة ، ونؤمن بدورنا الذي خوله لنا الدستور للبحث عن الحقيقة كجزء من حق الجمهور في معرفة الحقيقة ..

وإننا نؤمن أن هذه المسؤوليات تحمل معها التزامات تتطلب من الصحفي أن يؤدي عمله بذكاء ، وبموضوعية ، وبدقة ، وبإنصاف ..

ومن أجل هذه الأهداف ، فإننا نعلن قبول معايير العمل التالية :

المسؤولية : إن حق الجمهور في أن يعرف عن الأحداث التي لها أهمية عامة أو مصلحة عامة هو المهمة الأولى بالنسبة لوسائل الإعلام . كما أن هدف توزيع الأخبار ونشرها هو تنوير الرأي العام بفرض خدمة الرفاهية العامة . إن الصحفيين الذين يستخدمون وضعهم المهني كممثلين للجمهور لأغراض شخصية أو أنانية أو لنواحي أخرى غير جديرة بالمهنة يخرقون هذه الثقة الغالية التي منحهم إياها الجمهور .

حرية الصحافة : إن حرية الصحافة يجب حمايتها كحق من الشعب لايجوز التعدي عليه في مجتمع حر . وهي تحمل معها حرية ومسئولية المناقشة ، والسؤال ، وتحدى الأعمال والأقوال التي تدلى بها حكومتنا ، وكذلك مؤسساتنا العامة والخاصة . إن الصحفيين يختفطون بحقهم في الإعراب عن الآراء غير الشائعة ، وحقهم أيضا في الاتفاق مع رأى الأغلبية .

الأخلاقيات : إن الصحفيين يجب أن يتحرروا من أى التزام تجاه أية جهة صاحبة مصلحة إلا التزامهم نحو الجمهور ليعرف الحقيقة ، وفى سبيل ذلك عليهم أن يعلموا :

(١) أن الهدايا ، والمجاملات ، والرحلات المجانية ، والمعاملة الخاصة أو الامتيازات .. كل هذه يمكنها أن تؤدي إلى تنازل الصحفي عن أمانته وعن أمانة صحيفته . ولا يجب على الصحف قبول أى شئ له قيمة مجانسا .

(٢) أن أية وظيفة ثانية للصحفي ، أو الاشتراك فى النشاط السياسى ، أو التعيين فى منصب عام ، أو خدمة منظمات المجتمع يجب تجنبها إذا هى أدت إلى إخلال بأمانة الصحفي وصحيفته . والصحفي ورق ساقه والمتعاملون معه يجب أن يقودوا حياتهم الخاصة بطريقة تحميهم من تضارب المصالح ، سواء أكان ذلك حقيقيا أم ظاهريا . إن مسئوليتهم تجاه الجمهور لها الأولوية قطعا . وهذه هى طبيعة مهنتهم .

(٣) أن ما يسمى الأخبار التي يحصل عليها الصحفي من مصادر خاصة لا يجب نشرها أو إذاعتها إلا بعد التأكد من قيمتها الإخبارية .

(٤) أن على الصحفيين البحث عن الأخبار التي تخدم مصالح الجمهور برغم كل العراقيل ، وعليهم بذل مجهود دائم لضمان أن أعمال الجمهور تتم علنا ، وأن تكون الوثائق العامة مفتوحة لكي يفحصها الجمهور .

(٥) ضرورة اعترافهم - أي الصحفيين - بالقاعدة الأخلاقية التي تنادي بحق الصحفي في حماية مصادر معلوماته وعدم الكشف عنها إذا كانت هذه المصادر سرية .

الدقة والموضوعية : إن الحصول على ثقة الجمهور هي أساس الصحافة الجديدة باسمها .

١- إن الصدق هو هدفنا النهائي .

٢- والموضوعية في كتابة الأخبار هي هدف آخر يعتبر علامة للصحفي المحترف والمتمرس . إنه معيار للأداء الصحفي نسعى جميعا إليه ، ونكرم من يحققه .

٣- لا توجد أعذار لعدم الدقة أو النقص في صحة المعلومات .

٤- العناوين الرئيسية يجب أن تتفق مع ما يتضمنه المقال من معلومات ، والصور أو البرامج المذاعة تليفزيونيا يجب أن تعطي صورة دقيقة للحدث ، وألا تضخم في حادث بسيط، أو تتحدث خارج الموضوع .

٥- الممارسة السليمة تتطلب التفرقة بين التقارير الإخبارية وبين التعبير عن وجهة النظر ، والتقارير الإخبارية يجب أن تكون خالية تماما من الرأي أو الانحياز ، وأن تمثل جميع جوانب الحدث .

٦- الانحياز في مقال للتعليق بحيث يعرف صاحب المقال أنه يبتعد عن الحقيقة ، يخرق روح الصحافة الأمريكية .

٧- يعترف الصحفيون بمسئوليتهم عن تقديم تحليل واع ، وتعليقات ، ومقالات رأي عن الأحداث والموضوعات العامة . وهم يقبلون الالتزام بتقديم هذه المادة بواسطة أشخاص مشهود لهم بالكفاءة ، والخبرة ، والحكم السليم .

٨- المقالات الخاصة بنصح الجمهور أو بالنتائج التي يتوصل إليها الكاتب بنفسه - وكذلك تفسيراته - يجب أن تكون عناوينها واضحة ؛ حتى يعرف القارئ أن هذا هو الرأي الشخصي أو استنتاج الكاتب .

الإنصاف : على الصحفيين في جميع الأوقات أن يظهروا الاحترام اللائق بكرامة الناس الذين يقابلونهم وخصوصياتهم وحقوقهم ورفاهيتهم ، وذلك أثناء عملية جمع الأخبار وتقديمها :

١- على وسائل الإعلام ألا تنشر أو تنيع اتهامات غير رسمية تؤثر في سمعة أو كرامة شخص دون إعطائه فرصة الرد .

٢- على وسائل الإعلام ألا تحاول انتهاك حق الشخص في الاحتفاظ بحياته الخاصة بعيدا عن الأخبار .

٣- يجب ألا ترضى وسائل الإعلام عن التفاصيل غير اللائقة في موضوعات الدعارة والجريمة .

٤- إن من واجب وسائل الإعلام أن تجرى التصحيحات اللازمة والكاملة فوراً لأية أخطاء قد ترتكبها .

٥- الصحفيون مسئولون أمام الجمهور عن تقاريرهم ، والجمهور يجب تشجيعه على أن يجهر بشكاواه ضد وسائل الإعلام ؛ فالحوار المفتوح مع القراء ، والمستمعين، والمتفرجين يجب تشجيعه .

العهد : على الصحفيين أن يوقفوا ويمنعوا أية انتهاكات لهذه القواعد والمعايير ، وعليهم أيضاً تشجيع مراعاتها بواسطة جميع العاملين في حقل الأخبار . إن الالتزام بقواعد الأخلاق هذه تهدف إلى حماية رابطة الثقة والاحترام المتبادلين بين الصحفيين الأمريكيين ، وبين الشعب الأمريكي ..
تم إقرار هذه الوثيقة في الاجتماع القومي عام ١٩٧٣ .

بيان جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية عن مبادئ أخلاقيات الصحافة

المقدمة

إن التعديل الأول في الدستور الأمريكي الذي يحمي حرية التعبير من أي تعد عليها عن طريق أي قانون ، يضمن الشعب من خلال صحافته حقا دستوريا ، وهكذا فإنه يضع على كامل الصحفيين مسئولية معينة .

وهكذا .. فإن الصحافة تتطلب من الذين يمارسونها ألا يكونوا مجتهدين وذوي معرفة فقط ، بل تتطلب منهم أيضا محاولة التوصل إلى مستوى من الأمانة والكرامة يتفق مع الالتزام الفريد للصحفي .

ومن أجل هذا الهدف فإن جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية تقدم هذا البيان للمبادئ كنموذج أو معيار يشجع على الوصول إلى أعلى مستوى من الأداء الأخلاقي والمهني ..

المادة الأولى : المسئولية

إن الهدف الرئيسي من جمع الأنباء والآراء وتوزيعها هو خدمة الرفاهية العامة ، وذلك عن طريق إمداد الناس بالمعلومات وتمكينهم من إصدار الأحكام حول قضايا العصر .
والصحفيون والصحفيات الذين يسيئون استخدام هذه السلطة

المتاحة لهم بحكم مهنتهم أو يوجهونها لدوافع أثنائية ، أو لأغراض غير جديرة يكونون قد خانوا الثقة الممنوحة لهم من الرأي العام .

إن الصحافة الأمريكية حصلت على حريتها لا لكي تقدم المعلومات فقط ، أو لكي تصبح مجرد منصة للحوار ، ولكن لكي تقدم أيضا فحصا دقيقاً ومستقلا تعمل له قوى المجتمع المختلفة حسابا ، بما في ذلك السلطة الرسمية على جميع مستويات الحكومة .

المادة الثانية : حرية الصحافة

إن حرية الصحافة هي من أجل الشعب . ويجب الدفاع عنها ضد أي انتهاك أو اعتداء من أية جهة ، سواء أكانت عامة أم خاصة .

وعلى الصحفيين أن يكونوا يقظين دائما ، وأن يتأكدوا من أن كل ما يهيم الجمهور يجب أن يتم علانية . وعليهم أن يكونوا حذرين من أي شخص أو أية جهة تحاول استغلال الصحافة لأغراض شخصية ..

المادة الثالثة : استقلال الصحفي

على الصحفيين أن يتجنبوا التصرفات غير اللائقة ، أو الظهور بمظهر غير لائق . وعليهم أيضا تجنب أي تضارب في المصلحة أو مايدل على هذا التضارب . وعليهم ألا يقبلوا أي

شئ ، وألا يسعوا وراء أى نشاط قد يؤثر أو يبدو أنه يؤثر فى كرامتهم وأمانتهم ..

المادة الرابعة : الصدق والدقة

إن الحصول على ثقة القارئ هو أساس الصحافة الجيدة. ويجب بذل كل جهد ممكن لضمان أن يكون المحتوى الإخبارى للصحيفة دقيقا وخاليا عن أى انحياز ، وأن يكون فى نطاق الموضوع ، وأن تغطى القصة جميع الجوانب وتنشرها بعدالة . والمقالات والتحليلات والتعليقات أيضا يجب أن تتمسك بنفس مبادئ الدقة فى التعرض للحقائق مثلما تفعل القصة الإخبارية .

أما الأخطاء الهامة فى تقديم الحقائق ، أو الأخطاء التى تنجم عن الحذف فيجب تصحيحها فوراً وفى مكان بارز .

المادة الخامسة : عدم الانحياز الصحفى

ليس معنى أن تصبح الصحافة غير متحيزة أن تسكت عن السؤال ، أو أن تمتنع عن الإعراب عن رأيها فى مقالاتها . ولكن الممارسة السليمة تتطلب أن يكون هناك فصل واضح بالنسبة للقارئ بين ما تقدمه الصحيفة لتقارير إخبارية ، وبين الرأى . فالمقالات التى تحتوى على آراء وتفسيرات شخصية يجب أن يتعرف عليها القارئ بوضوح فى صفحة الرأى .

المادة السادسة : كتابة القصة الخبرية بإنصاف

يجب على الصحفيين أن يحترموا حقوق الأشخاص الذين لهم علاقة بالأخبار ، وأن يراعوا المعايير المشتركة للأمانة والشرف ، وأن يكونوا مسئولين أمام الجمهور عن عدالة تقاريرهم الإخبارية ودقتها .

كما أن الأشخاص الذين يتم اتهامهم علنا يجب إعطاؤهم حق الرد في أقرب فرصة .

كما أن العهود التي يقدمها الصحفي بالحفاظ على سرية مصادر أخباره لا بد من الوفاء بها مهما كان الثمن . ولهذا السبب يجب ألا يقدم الصحفيون هذه العهود باستخفاف . وما لم تكن هناك حاجة واضحة وملحة إلى الحفاظ على ثقة المصادر في الصحفي ، فإن مصادر هذه الأخبار يجب الكشف عنها .

هذه المبادئ الهدف منها حماية وتقوية رابطة الثقة والاحترام بين الصحفيين الأمريكيين وبين الشعب الأمريكي ، وهي رابطة تعتبر أساسية لبقاء منحة الحرية التي انتمن مؤسسو أمريكا الصحافة والشعب على صيانتها .

تمت الموافقة على بيان المبادئ هذا بواسطة جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية في اجتماع لمجلس إدارتهم في ٢٣ من أكتوبر ١٩٧٥ . وهو يعتبر تكملة لبيان قواعد أخلاقيات الصحافة الصادر في عام ١٩٢٢ تحت اسم « قوانين الصحافة » .

To: www.al-mostafa.com